مسائل
الخلاف فى قضايا التمييز

دكتور
أحمد محمد أحمد خالد
أستاذ اللغويات المساعد
بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر - إيتاى البارود

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد النبى الأمى وعلى أله وصحبه أجمعين أما بعد :

فهـذا بحـث بعـنوان (مسائل الخلاف فى قضايا التمييز) ومسائل الخلاف فى التمييز قد تفرقت فى أبواب النحو فلم يجمعها باب واحد ، وكثرت تـلك المسـائل ، ووقـع الخلاف فيها تارة بين البصريين والكوفيين ، وتارة أخـرى بيـن عـلماء المدرسـة الواحدة ، وتعددت تخريجات النحاة لبعض الاسـاليب المشتملة على الأسماء المنصوبة التى يمكن حملها على التبيين أو غيـره ، وكـثرت المشـكلات الـنحوية بسبب تخريج بعض النحاة لبعض النصوص تخريجا يخالف القواعد المقررة فى علم النحو ، ووجدت أئمة النحو أحيانا يرسلون الأمثلة إرسالا دون توجيه أوبيان اعتمادا على فطنة القارئ . هـذا ما جعلنى أعقد العزم مستعينا بالله على جمع مسائل الخلاف فى قضايا الـتمييز لدراستها ، ومناقشتها ، وقد بذلت جهدا كبيرا فى جمعها ، وتبويبها ، وتحقيقهـا ، وتـرجيح ما رأيته راجحا من أقوال بالأدلة النحوية المختلفة من سماع أو قياس وغير ذلك .

وهذا البحث قد اشتمل على المسائل الآتية :

المسألة الأولى : الخلاف فى تمييز الفاعل المضمر فى نعم وبئس .

المسألة الثانية : الخلاف فى تمييز فاعل نعم وبئس الظاهر .

المسألة الثالثة : الخلاف فى ما الواقعة بعد فعل المدح أو الذم .

المسألة الرابعة : الخلاف فى من الواقعة بعد فعل المدح أو الذم .

المسألة الخامسة : الخلاف فى تمييز العدد .

المسألة السادسة : الخلاف فى تمييز كنايات العدد .

المسألة السابعة : الخلاف فى حكم تعريف التمييز .

المسألة الثامنة : الخلاف فى تمييز النسبة .

المسألة التاسعة : الخلاف فى المنصوب المتردد بين التمييز والحالية .

المسألة العاشرة : الخلاف فى معنى (من) الجارة للتمييز .

المسألة الحادية عشر : الخلاف فى التمييز بالاسماء المبهمة .

المسالة الثانية عشرة : الخلاف فى تمييز المقدار المختلط من جنسين .

وقـــد راعيت فى ترتيب تلك المسائل تقديم الأهم منها من حيث كثرة الخلاف الواقع فيها ، وغزارة مباحثها ، واندراج كثير من الجزيئات تحتها مع مراعاة ضم المسائل التى هى من باب واحد مع بعضها .

والمنهج الذى اتبعته فى معالجة تلك المسائل هو :-

ذكـــر أقـــوال الـــنحاة فى كل مسألة ، وبيان أدلتهم التى استدلوا بها انتصـــارا لمذهـــبهم ، ومناقشة كل دليل لبيان قوته أو ضعفة وترجيح ما أراه راجحـــا أو توهيـــنة ، وبيان ما يحتمل أكثر من وجه ، بعد دراسة مستفيضة لأدلـــة الـــنحاة مـــن سماع أو قياس وغير ذلك مع مراعاة ما يقتضيه المعنى والقواعد المقررة فى علم النحو .

هذا وأرجو من الله أن يكون عملى هذا خالصا لوجهه ، وأن ينفع به

وهو ولى التوفيق .

أ . د / أحمد محمد أحمد خالد

المسألة الأولى : الخلاف فى تمييز الفاعل المضمر فى نعم وبئس .

جـــاء فى اللغة أساليب مدح ، واساليب ذم تشتمل على نكرة منصوبة بعد نعم وبئس نحو :" نعم رجلا زيد " ، و " بئس غلاما عمرو " .

وذهب الجمهور إلى أن الفاعل فى مثل هذة الأساليب ضمير وقد فسر بهذة النكرة ، وذهب الأكثرون إلى أنها منصوبة على التمييز .

ولهذا الاسلوب شواهد كثيرة فى اللغة ، ومن ذلك : قوله حل شأنـــه: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً)[1] ففى بئس فى الآية الكريمة ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية ، و (بدلا) تمييز مفسر له ، والتقدير: بئس هو أى البدل .[2]

ومن ذلك قول الشاعر :

نعـــم امـــرأ هـــرم لم تعر نائبة ∴ إلا وكـــان لمرتاع بها وزرا[3]

وقوله :

لنعم موئلا المولـــى إذا حـــذرت ∴ بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحن[4]

---

(1) من الآية رقم ٥٠ من سورة الكهف .
(2) انظر التصريح ٢ / ٩٥ ، والأصول لابن السراج ١ / ١١٤
(3) البيت من البسيط ، ونسبه بعضهم إلى زهير بن أبى سلمى المزنى يمدح هرم بن سنان **وقوله:** " لم تعر " مضارع عرا يعرو بمعنى عرض ، والوزر : الملجا . والشاهد فى البيت قوله : " نعم أمرأ هرم " ففى نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعليه، وامرأ تمييز مفسر له .
انظر التصريح ٢ / ٩٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٧٥ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٣٢
(4) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله
والبأساء : الشدة ، والبغى : الظلم ، والإحن : جمع إحنة وهى الحقد .
والشاهد فيه قوله :" لنعم موئلا " حيث أضمر فاعل نعم ، وفسر بنكرة بعده منصوبة على التمييز .
انظـــر شـــرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوى ص ١٧١ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الاشمونى ٣ / ٣٢ ، وشرح الألفية لأبن الناظم ص ٤٦٩

وقولـــــه

تقول عرسى وهى لى فى عومره ∴ بئس امرأ وإننى بئس المره [1]

فالـــنكرة فى الشـــواهد الســـابقة قد بينت الضمير المستتر فى نعم أو بئـــس .

وقال المبرد فى نعم وبئس الواقعين على مضمر يفسره ما بعده :

" وأمـــا وقوعهـــا على المضمر الذى يفسره ما بعده فهو قوله : نعم رجل أنت ، وبئس فى الدار رجلا أنت ، ونعم دابة دابتك .

فالمعـــنى فى ذلـــك : أن فى نعـــم مضمرا يفسره ما بعده ، وهو هذا المذكور المنصوب ،، لأن المبهمة من الاعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين ، كقولـــك : عـــندى عشـــرون رجلا ، وهو خير منك عبدا ، لأنك لما قلت : عشرون أبهمت فلم يدر على أى شئ هذا العدد واقع ؟ ، فقلت : رجلا ونحوه ؛ لتبين نوع هذا العدد ، وهو خير منك عبدا ؛ لأنك إذا قلت : هو خير منك لم يدر فيم فضلته عليه ؟ فإذا قلت : أبا ، او عبدا ، أو نحوه – فإنما تفضله فى ذلك النوع . فكذلك نعم " [2]

---

[1] مـــن الرجـــز . وقال العينى : " لم أقف على اسم راجزه " . وعرس الرجل : امرأته ، والعومرة : الصخب والجلبة .
والشاهد فى قوله : " بئس امرأ " حيث اضمر الفاعل فيه وفسرته النكرة المنصوبة على التمييز .
انظر شرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٣ / ٣٢ ، وشرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوى ص ١٧١ ، ١٧٢ .

[2] المقتضب ٢ / ١٤٤

حكم الضمير المميز بنكرة منصوب

الضـــمير المـــبهم فى نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث اتفاقا على الأظهر الأغلب بل يكون مفردا مذكرا وإنما لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، ولا تأنيثه لعلتين ذكرهما المحقق الرضى :

إحداهما : عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا : نعما رجلين ، ونعموا رجالا ، ونعمت امرأة ؛ لأن ذلك نوع تصرف ؛ ولهذا أجازوا نعم المرأة هـــند ، وبئس المرأة دعد ، كما أجازوا نعمت المرأة ، لكن إلحاق تـــاء التأنيث أهون من إلحاق علامتى التثنية والجمع ، لأنها تلحق بعـــض الحـــروف أيضا كـــ " لات " ، و " ثمت " ، و " ربت " ؛ فـــلذلك اطـــرد نعمـــت المرأة ، ولم يطرد نعما رجلين ، ونعموا رجالا.

والعلة الثانية : أن الضـــمير المفرد المذكر اشد إبهاما من غيره ، لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلا معنى شئ ، وشئ يصلح للمثـــنى ، والمجمـــوع ، والمذكر ، والمؤنث ، ولو ثنيته وجمعته وأنثـــته لتخصـــص بســـبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث ، والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أوغل فيه كان أولى [1]

وهـــذا الضمير واجب الاستتار . [2] وآثروا الاستتار للتخفيف لكثرة استعمالهم هذا الأسلوب .

---

[1] انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٥

[2] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٣٢

قـــال ســـيبويه : " واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين فى نعم لا تقول : نعموا رجالا ، يكتفون بالذى يفسره كما قالوا : مررت بكل . وقال الله عز وجل : (وَكُلٌّ آتَوه دَاخِرِينَ) [1] فحذفوا علامة الإضمار ، والزموا الحذف ، كمـــا ألزموا نعم وبئس الإسكان ، وكما ألزموا خذ الحذف ، ففعلوا هذا بهذه الاشياء لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم " [2]

وذكر الأشمونى من أحكام هذا الضمير انه لا يبرز فى تثنية ولاجمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه . وقال : " واجاز ذلك قوم من الكوفيين ، وحكاه الكسائى عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مررت بقزم نعموا قوما وهذا نادر " [3] وذكر ابن الناظم أن اتصال ضمير الرفع البارز بنعم وبئس لغة قوم وقال : " حكى الكسائى عنهم : الزيدان نعما رجلين ، والزيدون نعموا رجالا " [4] .

وقال ابن عصفور : " وحكى أبو الحسن الأخفش أن من العرب من يبرز الضمير فيقول : نعما ونعموا " [5] .

ونقل الصبان عن الفارضى أنه ندر إبراز الضمير مجرورا بالباء الزائدة نحو نعم بهم قوما [6]

---

[1] من الآية رقم ٨٧ من سورة النمل .
[2] الكتاب ٢ / ١٧٩
[3] شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٢ ، وانظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٠٦ ، والأصول لابن السراج ١ / ١١٧
[4] شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٧
[5] شرح جمل الزجاج لابن عصفور ١ / ٦٠٦
[6] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٣١

والضمير فى " نحو نعم رجلا زيد " لايجوز إتباعه ، فلا يعطف عليه ، ولايبدل منه ، ولا يؤكد بضمير ، ولا غيره ، لشبهه بضمير الشأن فى قصد إبهامه تعظيما لمعناه [١] .

وأما نحو " نعم هم قوما انتم فشاذ " [٢] ، وهم توكيد للضمير المستتر وأما انتم فالمخصوص .[٣]

وقال الرضى : " ولا يجوز أن يجئ لهذا الضمير بالتوابع كالبدل ، والتأكيد ، والعطف ؛ لأنه من شدة إبهامه كالمعدوم ، وللاعتبار بتمييزه ، وهو المفيد للمقصود " [٤] .

وإذا قلت : زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على " رجلا " [٥] وذكر سيبويه فى شرحه لنحو " عبد الله نعم رجلا " أن عبد الله ليس تفسير للمضمر [٦]

وقـــال : " ويدبك على أن عبد الله ليس تفسيرا للمضمر أنه لا يعمل فيه نعم بنصب ولا رفع ، ولا يكون عليها أبدا فى شئ " [٧].

حكم التصرف فى تمييز الضمير

تمييز الضمير فى نحو " نعم رجلا زيد " يتصرف فيه إفرادا ، وتثنية ، وجمعـــا ، وتانيثا نحو : نعم رجلا ، أو رجلين ، أو رجالا ، أو امرأة ، أو امرأتين ، أو نسوة .[٨]

---

[١] انظر الهمع ٢ / ٨٥
[٢] انظر شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٢
[٣] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٣٢
[٤] شرح الكافيه للرضى ٢ / ٣١٦
[٥] انظر حاشية الصبان على شمح الاشمونى ٣ / ٣١
[٦] انظر الكتاب ٢ / ١٧٨
[٧] الكتاب ٢ /١٧٨
[٨] انظر شرح الكافيه للرضى ٢ / ٣١٥

وذهب الجزولى [1] ومن تبعه إلى لزوم إفراد تمييز هذا الضمير .[2]
وقـــال الرضـــى فى القول بلزوم إفراد التمييز : " والظاهر أنه وهم منهم بل تجب مطابقته عند أهل المصريين أما عند أهل الكوفه فظاهر ، لأنهم يطابقون بالضمير تمييزه فى التثنيه ، والجمع ، والتذكير والتأنيث .

وأما أهل البصرة فلأنهم لو التزموا إفراده كما التزموا إفراد الضمير لجـــاء اللـــبس إذا قصد المثنى والمجموع . وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته وهو الحق " [3]

وقد جاء التمييز مثنى فى قول الشاعر :

نعـــم امـــرأ بن حاتم وكعب ∴ كـــلاهما غيث وسيف عضب[4]

لـــــزوم التمييـــز

تمييـــز الضمير فى نحو قولك : " نعم رجلا زيد " ، و " بئس غلاما عمرو " لازم ويجب ذكره .

قال ابن يعيش : " ففى كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل أن يـــتقدمه ظاهر فلزم تفسيره بالنكرة ، ليكون هذا التفسير فى تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له ، والأصل فى كل مضمر ان يكون بعد الذكر والمضمر ههنا الرجل فى نعم رجلا ، والغلام فى بئس غلاما ، استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التى فسرته "[5]

---

[1] هـــو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت صاحب المقدمة توفى سنة ٦٠٥ هـــ انظر نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى ص ١٩٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٦

[2] انظر شرح الكافيه للرضى ٢ / ٣١٥

[3] شرح الكافيه للرضى ٢ / ٣١٥، ٣١٦

[4] مـــن الرجز ، وقال الصبان : " قوله : (كلاهما غيث وسيف عضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب " . انظر شرح الاشمونى وحاشية الصبان ٣ / ٣٢ .

[5] شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣١

هذا وقد نص إمام النماة سيبويه على لزوم ذكر التمييز [1] قال سيبويه : " ولا يجـوز لـك أن تقـول :نعـم ، ولا ربه وتسكت ، لأنهم إنما بدءوا وبالإضمار على شريطة التفسير وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم " [2]

وقال المبرد فى لزوم التمييز فى نحو : " نعم رجلا زيد " : " فإن قـال قائل : فهل يكون المضمر مقدما ؟ قيل : يكون ذاك إذا كان التفسير له لازما " [3]

وقال خالد الأزهرى :" وفى البسيط لا يحذف التمييز ، لبقاء الإبهام ، ولعدم مفسر الضمير حينئذ ، ولأنه كالعوض من الفاعل " [4]

وذكـر ابـن مالك والرضى انه يلزم التمييز لهذا الضمير غالبا [5] ، وأجاز ابن عصفور حذف هذا التمييز .[6]

وقيـل بحذف التمييز فى قوله تعالى :(بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) [7] وقال بذلك الزمخشرى [8] وأجازه أبو السعود[9] .

وقال أبو حيان : " بئس مثل القوم . قال الزمخشرى : بئس مثلا مثل القوم انتهى فخرجه على أن يكون التمييز محذوفا ، وفى بئس ضمير يفسره " مثلا " الذى ادعى حذفه . وقد نص سيبويه على أن التمييز الذى يفسر

---

[1] انظر البحر المحيط ٨ / ٢٦٧ ، وشرح الأشمونى على الألفيه ٣ / ٣٣
[2] الكتاب ٢ / ١٧٦
[3] المقتضب ٢ / ١٤٤
[4] التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٥
[5] انظر التسهيل ص ١٢٧ ، وشرح الكافيه للرضى ٢ / ٣١٦
[6] انظر شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٣
[7] من الآية رقم ٥ من سورة الجمعة .
[8] انظر الكشاف ٤ /١٠٣
[9] انظر تفسير أبى السعود ٨ / ٢٤٩

الضمير المستكن فى نعم وبئس وما أجرى مجراهما لا يجوز حذفه .

وقال ابن عطيه : والتقدير : بئس المثل مثل القوم انتهى وهذا ليس بشئ ؛ لأن فيه حذف الفاعل وهو لا يجوز .

والظاهـــر أن (مـــثل القـــوم) فـــاعل بئس ، و (الذين كذبوا) هو المخصـــوص بـــالذم على حذف مضاف أى مثل الذين كذبوا بآيات الله وهم اليهود .

أو يكـــون (الذين كذبوا) صفة للقوم ، والمخصوص بالذم محذوف الـــتقديـــر : بـــئس مـــثل القوم المكذبين مثلهم ، أى مثل هؤلاء الذين حملوا التوراة " [1] .

وقال ابن الناظم : " وقد يستغنى عن التمييز للعلم . بجنس الضمير كقوله – صلى الله عليه وسلم – :" من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت " أى : فبالسنة اخذ ، ونعمت السنة " [2]

قول آخر فى إعراب رجلا فى " نعم رجلا زيد " .

خـــالف بعضهم ما ذهب إليه الأكثرون من أن المنصوب فى نحو : " نعـــم رجـــلا زيد " منصوب على التمييز ، وقالوا هو منصوب على التشبيه بالمفعول ؛ لأن الفعل فيه ضمير فاعل .[3]

والصحيح هو القول بأنه منصوب على التمييز ،لأن تفسير الضمير له نظائر فى اللغة ، نحو : ربه : رجلا ، وويحه رجلا .

---

[1] البحر المحيط ٨ / ٢٦٧ ، وانظر التبيان فى اعراب القرآن ٢ / ٤٥٣

[2] شرح الألفية لأبن الناظم ص ٤٧٠

[3] انظر شرح المفصل لأبن يعيش ٧ / ١٣١

تأخير التمييز عن المخصوص

الـــتمييز فى نحـــو : " نعـــم رجلا زيد " لا يؤخر عن المخصوص اخـــتيارا فـــلا يقـــول : " نعم زيد رجلا " إلا فى ضرورة خلافا للكوفيين فى تجويزهم تأخيره عنه ، أما تأخيره عن الفعل فواجب قطعا [1]

وجميـــع البصريين قالوا بعدم جواز تأخير التمييز عن المخصوص . وأرجح رأى البصريين لأن التأخير لم يسمع فى النثر إلا ندورا .

قال الأشمونى : " وأما قولهم : نعم زيد رجلا فنادر "[2] . وايضا فى تأخيره فصل بين الضمير وتمييزه وهو غير جائز كما سيأتى .

شرط مفسر الضمير فى باب نعم وبئس

يشترط فى مفسر الضمير أن يكون قابلا لأل . قال الاشمونى : " فلا يفســـر بمـــثل وغير وراى وافعل التفضيل ، لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها " [3]

ويشترط ايضا أن يكون نكرة عامة ، فلو قلت : " نعم شمسا هذة الشـــمس " لـــم يجز ، لأن الشمس مفرد فى الوجود ، فلو قلت : " نعم شمسا شمس هذا اليوم " لجاز . نقله الأشمونى عن ابن عصفور [4]

وإنمـــا جـــاز " نعـــم شمسا شمس هذا اليوم " لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمسا نكرة عامة " [5]

---

(1) انظر الهمع ١ / ٨٦
(2) شرح الاشمونى على الألفية ٣ / ٣٣
(3) شرح الاشمونى على الالفية ٣ / ٣٣ ، وانظر الهمع ٢ / ٨٥ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٠٧ .
(4) انظر شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٣
(5) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٣٣

فائدة الإضمار والتفسير

فى الإضـــمار والتمييز فائدتان ذكرهما ابن يعيش وهما : التوسع فى اللغة ، والتخفيف ، فإن لفظ النكرة أخف مما فيه الالف واللام . [١]

حكم الفصل بين الضمير والتمييز

لا يجـــوز الفصل بين الضمير وتمييزه لشدة احتياجة إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور . قال الله عز وجل : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا) [٢]

وذكر السيوطى أن الفعل جائز كما فى الآية الكريمة ثم ثم قال :

" خلافا لابن أبى الربيع [٣] فى قوله بمنع الفصل بين نعم والمفسر " [٤] .

وظاهـــر نص السيوطى أنه يجيز الفصل بغير الظرف ، فإن الفصل بالظرف مما يسلم به بدليل الآية الكريمة .

مذهب الكسائى والفراء فى تخريج " نعم رجلا زيد " .

ما تقدم من أن فاعل نعم فى المثال المذكور ونخوه ضمير مستتر فيها هو مذهب الجمهور [٥]

ومنع الكسائى أن يكون الفاعل ضميرا ، فذهب إلى أن الفاعل هو زيد ، وان المنصوب حال .[٦]

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣١
[٢] من الآية رقم ٥٠ من سورة الكهف ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢ /
[٣] هو أبو الحسن عبيد الله بن احمد الإشبيلى إمام أهل النحو فى زمانه . توفى سنة ٦٨٨ هـ انظر بغية الوعاة ٢ / ١٢٥ ، ١٢٦ ، ونشاة النحو ص ٢٢٣
[٤] الهمع ٢ / ٨٦
[٥] انظر شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٣
[٦] انظر الهمع ٢ / ٨٥

وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كما قال الكسائى ، وإلى أن المنصـــوب تمييز محول عن الفاعل ، والاصل نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد [1]

والظاهــر أنـــه عــلى مذهــب الكسائى والفراء قد أغنى الفاعل عن المخصوص [2] .

والقول بأن الفاعل ضمير هو الصحيح لوجهين :

أحدهما : قولهم : نعم رجلا أنت ، وبئس رجلا هو فلو كان ما بعد التمييز فاعلا لاتصل بالفعل .

والـثانى : قولهــم : نعــم رجلا كان زيد ، فأعملوا فيه الناسخ ، والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ .[3]

المسألة الثانية : الخلاف فى تمييز فاعل نعم وبئس الظاهر

اختــلف النحاة فى حكم الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب .

المذهب الاول : مذهب سيبويه ومن تبعه .

سيبويه يمنع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز مطلقا ، فلا يقال : نعم الــرجل رجــلا زيد ، وكذلك السيرافى وجماعة ، إذلا إبهام يرفعه التمييز ، فالإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة إلى التمييز .[4]

---

(1) انظر الهمع ٢ / ٨٥ ، وشرح الاشمونى على الألفية ٣ / ٣٣
(2) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٣٣
(3) انظر شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٣ ، ٣٤ ، وحاشية الصبان ٣ / ٣٤
(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ /١٣٢ ، والهمع ٢ / ٨٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٠٦

احتجاج سيبويه

احـــتج سيبويه فى ذلك بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس ، وأحدهما كاف عن الآخر ، وأيضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحـــد له فـــاعلان ، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل ، وإذا نصبت الـــنكرة بعـــد ذلـــك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل ، لأن النكرة المنصوبة لاتأتى إلا كذلك .[1]

المذهب الثانى : مذهب المبرد ومن تبعه

اجـــاز المـــبرد وأبـــو على الفارسى والزمخشرى الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز تأكيدا ، فيقال : نعم الرجل رجلا زيد [2] .

احتجاج المبرد

حجـــة المـــبرد فى تجويز ذلك هو الغلو فى البيان والتأكيد [3] وأنشد المبرد شاهدا لذلك وهو قول جرير :

تـــــزود مثـــــل زاد أبيك فينا ∴ فنعـــــم الزاد زاد أبيك زادا [4]

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٢ ، والخزانة ٩ / ٣٩٤

[2] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٢ ، والتسهيل ص ١٢٧

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٢ والخزانة ٩ / ٣٩٥

[4] البيت من الوافر ، قاله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه انظر الخزانة ٩ / ٣٩٤ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الاشمونى ٣ / ٣٤ وشرح شواهد ابن عقيل ص ١٧٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ، ١ / ٥٩ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٠٦ .

فأنشـــده شـــاهدا على جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فإنه رفـــع " الـــزاد " المعـــرف بالالف واللام بأنه فاعل نعم ، و "زاد أبيك " هو المخصوص بالمدح ، و " زادا " تمييز وتفسير [1]

قـــال المبرد : " واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلا زيد فقولك : (رجلا) توكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا . وإنما هذا بمنزلة قولك : عندى من الدراهم عشرون درهما . إنما ذكرت الدرهم توكيدا ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه ، وعلى هذا قول الشاعر :

تـــزود مثـــل زاد أبيـــك فينا ∴ فنعـــم الـــزاد زاد أبيـــك زادا[2]

وقال الرضى : " وقد يجئ عند المبرد وأبى على بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد . قال :

تـــزود مثـــل زاد أبيك فينـــا ∴ فنعـــــم الزاد زاد أبيـــــك زادا

وقال تعالى : (ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعا) [3] أى ذراعها ؛ إذا المصدر لا يخـــبر عـــنه بأنه سبعون ذراعا ، وهذا كمجى الحال فى قم قائما ، وتعال جائيـــا للـــتأكيد ، ومنع سيبويه ذلك ؛ لأن وضع التمييز لرفع الإبهام ، وتأول الـــبيت بتزود مثل زاد أبيك زادا ، على أن (مثل) حال من مفعول تزود وهو (زادا) . وقولـــه تعالى : (ذرعها) مصدر بمعنى المفعول أى مذروعها أى طولها سبعون ذراعا" [4]

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٢ ، ١٣٣
[2] المقتضب ٢ / ١٥٠
[3] من الآية رقم ٣٢ من سورة الحاقة
[4] شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٦

ترجيح ابن يعيش لمذهب سيبويه

اخـــتار ابن يعيش مذهب سيبويه فى منعه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وذكر أنه الأظهر ، ورد على المبرد فى احتجاجه ببيت جرير. قال : " والقـــول عليه أنا لا نسلم أن (زادا) منصوب بنعم ، وإنما هو مفعول به لتزود ، والتقدير : تزود زادا مثل زاد أبيك فينا ، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ، ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا محذوف الزوائد ، والمراد تزود تـــزودا وهو قول الفراء ، ويجوز أن يكون الزاد تمييزا لقوله : مثل زاد أبيك فيـــنا كما يقال : لى مثل رجلا ، وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم ، فإن ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السراج[1] ، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ، ولا يجعل قياسا ، ومثله قول الأسود ابن شعوب :

زرانى أصطبح يا بكر إنـــــى ∴ رأيـــــت الموت نقب عن هشام
تخيره ولم يعدل ســـــــــواه ∴ ونعم[2] المرء من رجل تهامى[3]

---

(1) قال ابن السراج : " ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة ، أو تقديم ، أو تأخير فى غير موضعه ، أو إبدال حرف ، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل " .
الأصول فى النحو لابن السراج ٣ / ٤٣٥ .
فيكون تأخير التمييز عن المخصوص فى البيت لضرورة الشعر وكذلك ذكره مع عدم الحاجة إليه .

(2) قوله : (ونعم) هو الثابت فى شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٣ ، والخزانة ٩ / ٣٩٥ والثابت فى أغلب المصادر : (فنعم) بالفاء .

(3) البيتان من الوافر ، قالهما أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب ، وفاعل تخيره يعود على الموت . وتهامى بكسر التاء نسبة إلى تهامة ، وحذفت إحدى ياءى النسب للضرورة ، وورد تهام بفتح التاء ، والتهامى بالفتح وتخفيف الياء نسبة إلى التهم ، والأصل : تهمى ، حذفت إحدى ياءى النسبة ، وعوض عنها الألف ، والتهم : تهامة .
انظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٨٣ ، والخزانة ٩ / ٣٩٥ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٢ / ٢٠٠ ، ٣ / ٣٥ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٠٧ ، والهمع ٢ / ٨٦ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٠٠ .

فقوله : (من رجل تهامى) كقوله : رجلا ، لأن (من) تدخل على التمييز ، وذلك كله من ضرورة الشعر فاعرفه)[1] .

وهـــذه التأويلات التى ذكرها ابن يعيش ، وقال ببعضها غيره ممن لا يقـــول بمذهـــب المبرد كابن عصفور ، وابن هشام فى قول له فى المغنى[2] ليست قاطعة فى رد مذهب المبرد .

ولهـــذا اختار ابن مالك مذهب المبرد ، لأن زوال الإبهام لا يمنع من التمييز ، فإن التمييز قد يجاء به توكيدا[3] . وصحح ابن الناظم مذهب المبرد، قال : " وما ذهب إليه المبرد هو الأصح، فإن التمييز كما يجئ لرفع الإبهام ، كذلـــك قد يجئ للتوكيد ، قال الله تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) [4] ، ومثله قول الشاعر :

" ولقد علمت بأن دين محمـــــد ∴ من خير أديان البرية دينا[5] "[6]

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٣ ، وانظر الخزانة ٩ / ٣٩٥ .
(2) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٠٦ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٣٥ .
(3) انظر الهمع ٢ / ٨٦ .
(4) من الآية رقم ٣٦ من سورة التوبة .
(5) البيت من الكامل ، قاله أبو طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم .
والشاهد فيه قوله : (دينا) فإنه تمييز مؤكد .
والباء فى قوله : ولقد علمت بأن دين محمد زائدة .
انظر حاشية يس على التصريح ٢ / ٩٦ ، والخزانة ٢ / ٧٦ ، ٩ / ٣٩٧ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٣ / ٣٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٧١ والقطر ص٢٤٥ ، والتصريح ٢ / ٩٦ .
(6) شرح الألفية لابن الناظم ص٤٧١ .

وقال الأشمونى فى قول ابن مالك :

وجمع تمييز وفاعل ظهـــــــر ∴ فيـــــه خـــلاف عنهم قد اشتهر

قـــال : " فأجـــازه المـــبرد ، وابـــن السراج ، والناظم وولده ، وهو الصحيح ، لوروده نظما ونثرا ، فمن النظم قوله :

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ∴ رد التحية نطقا او بايماء [1]

وقولـــــه :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ∴ فحلا وأمهم زلاء منطيق [2]

وقولـــــه :

فنعم الزاذ زاد ابيك زادا

ومن النثر ما حكى من كلامهم : " نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب " [3]

وذكـــر ابـــن جنى فى الخصائص أنه من طرائف العرب فى كلامهم أنهم يحتاطون فى كلامهم فيؤكدون .

---

[1] البيت من البسيط ولم أقف على قائله
و (نطقا) منصوب على نزع الخافض ، وقيل : حال ، وقيل : تمييز .
والشاهد فى البيت قوله : (نعم الفتاة فتاة) حيث جمع بين التمييز والفاعل الظاهر .
والمانعون تأولوا البيت على الضرورة ، ومنهم من قال : إن فتاة حال مؤكدة .
انظر شرح الشواهد للعينى ٣ / ٣٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٨٦٢ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٣٥ ، والهمع ٢ / ٨٦ .

[2] البيت من البسيط قاله جرير يهجو الأخطل
وقوله : (زلاء) أى قليلة لحم الأليتين ، ومنطيق : اى تتأزر بإزارها لأجل ان تعظم به عجيزتها .
والشاهد فى قوله : (فحلا) حيث جمع بين التمييز والفاعل الظاهر للتأكيد وقيل هو حال مؤكدة . انظر ديوان جرير ١ / ١٩٢ ، والخزانة ٩ / ٣٩٨ ، وشرح الشواهد للعينى ٣ / ٣٤ ، وشرح شواهد ابن عقيل ص ١٧٢ ، ١٧٣ والقفطر ص ٢٤٦ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦٤ ، والهمع ٢ / ٨٦ ، والتصريح ٢ / ٩٦

[3] شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٤ ، وانظر الخزانة ٩ / ٣٩٨

فقد ذكر شواهد تؤكد إيثارهم قوة الإيجاز ، وحذف فضول الكلام ، ثم قال :" هذا مع أنهم فى بعض الأحوال قد يمكنون ويحتاطون ، وينحطون فى الشـــق الـــذى يؤمون [1] ، وذلك فى التوكيد نحو جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون . وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا ∴ فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فزاد (الزاد) فى آخر البيت توكيدا لا غير .

وقيل لأبى عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ .

قيـــــــــــل : أفكانت توجز ؟ قال : نعم ليحفظ عنها "[2]

المذهب الثالث:

بعـــد أن وضحت مذهب كل من سيبويه والمبرد فى حكم الجمع بين الـــتمييز والفـــاعل الظاهر ، وأن سيبويه يمنعه مطلقا ، والمبرد يجيزه ، بقى مذهب ثالث فصل أصحابه القول فى هذه المسألة .

قالوا : يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إن أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر ، فيجوز أن تقول : نعم الرجل فارسا زيد .

وإن لم يفد معنى زائدا فلا يجوز الجمع فلا تقول : نعم الرجل رجلا زيد [3]

---

(1) قوله : " ينحطون فى الشق الذى يؤمون " أى يجتهدون فيه ،ويبذلون فيه وسعهم . من قوله : انحطت الناقة فى سيرها : أسرعت ، وانحط فى هوى فلان : سارع فى إرضائه. انظر أساس البلاغة ص ٨٧ ، ولسان العرب مادة (ح ط ط) ، والمعجم الوسيط مادة (ح ط ط)

(2) الخصائص ٨٢/١ ، ٨٣

(3) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٦٥/٣ ، والهمع ٨٦/٢ ، والتصريح ٩٦/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣٥/٣

وذكر خالد الأزهرى أن ابن عصفور صحح هذا المذهب .[1]

ومن شواهد الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ؛ لافادة التمييز معنى لم يفده الفاعل قوله :

تخيره ولم يعدل ســـــــواه ∴ فنعم المرء من رجل يهامـــى [2]

فجمـــع بيـــن الفـــاعل الظاهر وهو (المرء) والتمييز وهو (رجل) المجرور بمن، وقد أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا [3]

وقال الحفيد :لا يقال التمييز (رجل) وهو لا يفيد وحده ، فكيف يمثل به لما أفاد فيه التمييز معنى زائدا ، لأنا نقول التمييز يفيد معنى زائدا باعتبارا الصفة وهى تهامى ،ونسب إليه الافادة باعتبار أنه هو المقصود.[4]

والذى أراه هو صحة القول بمذهب المبرد ، لأن التمييز لا يخلو من فائدة ، فكما أنه يجئ لرفع الابهام يجئ أيضا للتأكيد .

وذكـــر ابن هشام فى القطر أن الشواهد على جواز هذه المسألة وهى مجئ التمييز للتأكيد كثيرة فلا حاجة لتأويلهم نحو (فحلا) فى قوله :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ∴ فحلا وأمهم زلاء منطيق

على أنه حال مؤكدة . وقال : " ودخول التمييز فى باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال " [5]

---

[1] انظ التصريح ٩٦/٢

[2] تقدم ذكره

[3] انظر الهمع ٨٦/٢ ، والتصريح ٩٦/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣٥/٣

[4] انظر حاشية يس على التصريح ٩٦/٢

[5] قطر الندى وبل الصدى ص ٢٤٧

المسألة الثالثة : الخلاف فى ما الواقعة بعد فعل المدح أو الذم .

أولا : الخلاف فى ما الواقعة بعد فعل المدح أو الذم الواقع بعدها فعل .

اختلف النحاة فى " ما " الواقعة بعد نعم وبئس الواقع بعدها فعل نحو قوله تعالى :(إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) [1] ، ونحو قولهم نعم ما صنعت ،ونحو قوله جل شأنه:(بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)[2]

وللنحاة فى هذه المسألة مذاهب .

الأول : هى معــرفة تامة أى لا يفتقر إلى صلة ، وهى فاعل ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف .

فــفى قوله عز وجل : (بئسما اشتروا) التقدير : بئس الشئ شئ اشتروا . ونسب هذا القول إلى سيبويه [3]

ويقــوى القول بأن " ما " معرفة تامة كثرة الاقتصار عليها فى نحو " غسلته غسلا نعما " أى نعم الغسل ، والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها [4]

ويرد عليه عدم مجئ ما معرفة تامة فى غير هذا الموضع إلا نادرا .[5]

المذهب الثانى :

(ما) نكرة فى موضع نصب على التمييز ، وهى مفسرة لفاعل الفعل قبلها [6]

والقائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز اختلفوا ،ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

---

(1) من الآية رقم ٥٨ من سورة النساء
(2) من الآية رقم ٩٠ من سورة البقرة
(3) انظر البحر المحيط ٣٠٥/١،والهمع ٨٦/٢،وشرح الأشمونى على الألفية ٣٥/٣ ،٣٦ ،والنهر الماد من البحر ٣٠٥/١
(4) انظر الهمع ٢ / ٨٦
(5) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٦
(6) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧١ ، وشرح الأشمونى ٣٥/٣ ، والهمع ٨٦/٢ ، والكشاف ١/ ٢٩٦

الأول : أنهـــا نكرة موصوفة بالفعل بعدها . وقوله تعالى :(بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) [1] فاعل بئس مضمر مفسر بما ، والتقدير : بئس هو شيئا اشتروا ، و(أن يكفروا) هو المخصوص بالذم .

وقال بذلك الأخفش [2] ، والزجاجى ، والفارسى فى أحد قوليه ، والزمخشرى ، وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة عير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محـــذوف أى شـــئ . والـــتقدير فى الآية السابقة : بئس شيئا شئ اشتروا به أنفسهم .

والـــثالث : أنهـــا تمييز ، والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعـــل صـــلة لما الموصولة المحذوفة ، والتقدير بئس شيئا الذى اشتروا به أنفسهم ، ونقل هذا عن الكسائى .[3]

ورد بعضـــهم القول بأن ما تمييز ، لأن التمييز يرفع الإبهام ، و (ما) يساوى المضمر فى الإبهام فلا يكون تمييزا[4]

وأجيـــب على هذا الاعتراض بمنع المساواة ، لأن معني (ما) شىء عظيم وبهذا الاعتبار يحصل التمييز [5] .

---

(1) من الآية رقم ٩٠ من سورة البقرة
(2) انظر معانى القرآن للأخفش ١٤٤/١
(3) انظر شرح الأشمونى ٣٥/٣،والهمع ٨٦/٢،والبحر المحيط ٣٠٤/١ ،٣٠٥ ، والكشاف ٢٩٦/١
(4) انظر الهمع ٢ / ٨٦
(5) انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ١٥٦/١

المذهب الثالث

إنها موصولة فاعل لنعم أو بئس والفعل صلتها ، ويكتفي بها وبصلتها عن المخصوص ، وهذا مذهب الفراء والكسائي [1]

وقـــال الرضي : " وقال الفراء وأبو علي هي موصولة بمعني الذي فاعل لنعم وبئس ، والجملة بعدها صلتها ، ففي قوله تعالي :(بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَـــهُمْ أَنْ يَكْفُـــرُوا) [2] " ما " فاعل ، وأن يكفروا مخصوص ، وفي قوله تعالي : (نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) [3] المخصوص محذوف "[4] .

وكلام الفراء في قوله تعالي : (بئسما اشتروا به أنفسهم) صريح بأن " ما " يكتفي بها عن المخصوص .

قال الفراء : " ولا يصلح أن تولي نعم وبئس الذي ولا من ولا ما إلا أن تـــنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع . من ذلك قولك : بئســـما صـــنعت ، فهـــذه مكـــتفية ، وساء ما صنعت ، ولا يجوز : ساء ما صنيعـــك " [5] .

---

[1] انظر شرح الأشموني ٣٦/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧١ ، والهمع ٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ٣٢٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٦/١ ، ٥٧

[2] من الآية رقم ٩٠ من سورة البقرة .

[3] من الآية رقم ٥٨ من سورة النساء .

[4] شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢

[5] معاني القرآن للفراء ٥٧/١

و " أن يكفـــروا " فـــي قوله تعالي : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا) [1] بدل عند الفراء .

قال : " أن يكفروا . في موضع خفض ورفع ، فأما الخفض فأن ترده عـــلي الهاء التي في به علي التكرير علي كلامين كأنك قلت : اشتروا أنفسهم بالكفر ، وأما الرفع فأن يكون مكرورا أيضاً علي موضع ما التي تلي بئس ، ولا يجوز أن يكون رفعا علي قولك بئس الرجل عبدا لله " [2] .

فالفراء قد صرح بأن (أن يكفروا) ليست المخصوص ، فرفعها ليس كرفع " عبد الله " في قولك : بئس الرجل عبد الله .

والقول بأن " ما " موصولة يضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ، وحذف الصلة في نحو قولهم : دققته دقا نعما [3] .

المذهب الرابع

(مـــا) مصدرية ، ولا حذف ، والتقدير في " نعم ما صنعت " نعم صنعك ، والتقدير في قوله تعالي : (بئسما اشتروا) بئس اشتراؤهم [4] .

ومعـــني أنـــه لا حـــذف أن هـــذا المصدر المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص [5] .

---

[1] من الآية رقم ٩٠ من سورة البقرة .
[2] معاني القرآن للفراء ٥٦/١
[3] انظر شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢
[4] انظر الهمع ٨٦/٢ ، وشرح الأشموني علي الألفية ٨٦/٣ ، والبحر المحيط ٣٠٥/١
[5] انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٣٦/٣

ويـــرد عـــلي هذا المذهب أنه لا يحسن في الكلام " نعم صنعك " حتى يقال : "نعم الصنع صنعك" [1]،وإنما لا يحسن لعدم وجود شرط فاعل نعم [2].

ونقـــل بعضـــهم عـــن الكسائي القول بأن " ما " مصدرية ، ولم يبينوا الموقع الإعرابي لهذا المصدر المؤول عنده .

قـــال أبـــو حيان : " وذهب الكسائي فيما نقل عنه المهدوي ، وابن عطيـــة إلـــي أن (ما) وما بعدها في موضع رفع علي أن تكون مصدرية . التقدير : بئس اشتراؤهم . قال ابن عطية : وهذا معترض ، لأن بئس لا تدخل علي اسم معين يتعرف بالإضافة إلي الضمير انتهي كلامه . وما قاله لا يلزم إلا إذا نـــص علي أنه مرفوع ببئس ، أما إذا جعله المخصوص بالذم ، وجعل فـــاعل بـــئس مضمرا ، والتمييز محذوفا لفهم المعني . التقدير : بئس اشتراءً اشتراؤهم فلا يلزم الاعتراض لكن يبطل هذا القول الثاني عود الضمير في به عـــلي " ما " ، وما المصدرية لا يعود عليها ضمير ، لأنها حرف علي مذهب الجمهور ، إذا الأخفس يزعم أنها اسم " [3]

المذهب الخامس

(ما) نكرة موصوفة فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص[4] ، ففى نحو " نعم ما صنعت " يكون التقدير : نعم شئ صنعته ، وقيل هى نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف .[5]

---

[1] انظر شرح الأشموني علي الألفية ٣٦/٣
[2] انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٣٦/٣
[3] البحر المحيط ٣٠٥/١
[4] انظر الهمع ٢ / ٨٦ .
[5] انظر شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٦ .

ويــرد عليه ما ورد على المذهب السابق من عدم وجود شرط فاعل نعــم وبــئس ، وهو أن يكون معرفا بأل ، أو مضافا لما فيه أل ، أو مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز . فإن ما جاء على خلاف ذلك قليل .

المذهب السادس

(مــا) كافة كفت نعم وبئس كما كفت قل وطال فصارت تدخل على الجملة الفعلية .[1]

واستبعد الأندلسى كون " ما " كافة ، لأن الفعل لا يكف لقوته ، وإنما ذلك فى الحروف ، ورجح أن تكون " ما " فى قلما وطالما مصدرية .[2]

ويمكــن أن يقــال إنمــا جــاز أن يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفها ومشابهتها للحرف[3] .

ثانيا : الخلاف فى ما الواقعة بعد فعل المدح أو الذم الواقع بعدها أسم إذا ولى " ما " اسم نحو قوله جل شأنه :(فَنِعِمَّا هِيَ) [4] ففيه ثلاث مذاهب :

الأول :

أنها معرفة تامة ، فاعل بالفعل . وهو المنقول عن سيبويه ، والكسائى ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسى[5] .

---

[1] انظر الهمع ٢ / ٨٦ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٦ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٧٨ .
[2] انظر شرح الكافيه للرضى ٢ / ٣١٦ .
[3] انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١ / ٣٦ .
[4] من الآية رقم ٢٧١ من سورة البقرة .
[5] انظر الهمع ٢ / ٨٦ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٦ ، والتسهيل ص ١٢٦ .

وأكثر النحاة لا لا يثبت مجئ ما معرفة تامة ، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه[1] .

وقـــال ابن الناظم : " وذهب ابن خروف إلى أنها فاعل ، وهى إسم تـــام معـــرفة ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، قال : وتكون " ما " تامة معرفة ، بغيـــر صلة نحو : دققته دقا نعما ، قال سيبويه : أى نعم الدق ، و (نعما هى) أى نعـــم الشـــئ إيداؤهـــا ، فحـــذف المضاف ، وهو الإبداء ، وأقيم ضمير الصدقات مقامه .

وعـــندى أن هـــذا القـــول من سيبويه لا يدل على ما ذهب إليه ابن خـــروف لجـــواز أن يكون سيبويه قصد بيان وتأويل الكلام ، ولم يرد تفسير معنى (ما) ولا بيان أن موضعها رفع "[2] .

وقـــال الرضى : " وقـــال سيبويه والكسائى : ما معرفة تامة بمعنى الشـــئ ، فمعنى (فنعما هى) نعم الشئ هى ، فـــ " ما " هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذى اللام ، و " هى " مخصوص .

ويضعفه عدم مجئ ما بمعنى المعرفة التامة أى بمعنى الشئ فى غير هـــذا الموضع إلا ما حكى سيبويه أنه يقال : إنى مما أن أفعل ذلك . أى من الأمر ومن الشأن أن أفعل ذلك . قال : وإن شئت قلت : إنى مما أفعل بمعنى ربما أفعل [3] كما يجئ فى الحرف بل يجئ ما بمعنى شئ إما موصوفة نحـــو (هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ) [4] أو غير موصوفة "[5] .

---

(1) انظر مغنى اللبيب ١ / ٣٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦٦
(2) شرح الألفية لابن الناظم ص٤٧٢ ، وانظر الكتاب ١ / ٧٣ .
(3) انظر الكتاب ٣ / ١٥٦ ، والمقتضب ٤ / ١٧٤ .
(4) من الآية رقم ٢٣ من سورة ق .
(5) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٦ .

المذهب الثانى :

" مـــا نكـــرة غير موصوفة فى موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص[1] .

وقـــال الزمخشرى فى المفصل : " وقوله تعالى : (فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَـــبِيرٌ) [2] ، نعـــم فيه مسند إلى الفاعل المضمر ، ومميزه (ما) وهى نكرة لا موصولة ولا موصوفة ، والتقدير : فنعم شيئا هى".

قـــال ابـــن يعيـــش : " اعلم أن (ما) قد تستعمل نكرة تامة غير موصـــوفة ولا موصـــولة على حد دخولها فى التعجب نحو ما أحسن زيدا ، والمراد شئ أحسنه ، ولذلك من الإستعمال قد يفسر بها المضمر فى باب نعم كمـــا يفسر بالنكرة المحضة ، فيقال : نعم ما زيد ، أى نعم الشئ شيئا زيد ، وقوله تعالى :

(إِنْ تُـــبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) [3] . فـــ (ما) هنا بمعنى شئ ، وهى نكـــرة فى موضـــع نصـــب على التمييز مبينة للضمير المرتفع بنعم ، والـــتقدير : نعـــم شيئا هى أى نعم الشئ شيئا هى ، فهى ضمير الصدقات[4] وهو المقصود بالمدح "[5] .

---

(1) انظر الهمع ٢ / ٨٦ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٦ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣ / ١٦٦ ، والكشاف ١ / ٣٩٧ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٢٤ .
(2) من الآية رقم ٢٧١ من سورة البقرة .
(3) من الآية رقم ٢٧١ من سورة البقرة .
(4) قال أبو حيان : " و (هى) ضمير عائد على الصدقات ، وهو على حذف مضاف أى فنعم إبداؤها ، ويجوز ألا يكون على حذف مضاف بل يعود على الصدقات بقيد وصف الإبداء ، والتقدير فى (فنعما هى) فنعما الصدقات المبداة ، وهى مبتدأ على أحسن الوجوه ، وجملة المدح خبر عنه ، والرابط هو العموم الذى فى المضمر المستكن فى نعم " .
البحر المحيط ٢ / ٣٢٤ ، وانظر مغنى اللبيب ١ / ٣٢٦ .
(5) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٤ .

وذكر ابن الناظم أن القول بأن ما تمييز هو قول أكثر النحاة .

قال : " فعند أكثر النحويين أن (ما) فى موضع نصب على التمييز للفاعل المستكن ، وهى نكرة غير موصوفة " [1] .

المذهب الثالث :

أن (ما) مركبة مع الفعل ، ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل[2] .

قال الأشمونى : " وقال به قوم ، وأجازه الفراء "[3] .

وفى معـــانى القرآن للفراء تصريح بأن ما بعد (نعما) مرفوع بها ، لتركيب (ما) مع نعم تركيب ذا مع حب

قال الفراء : " فإذا جعلت نعم صلة لما[4] بمنزلة قولك : كلما وإنما كـــانت بمـــنزلة حبذا فرفعت بها الأسماء ، من ذلك قول عز وجل :(إِنْ تُبْدُوا الصَّـــدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِـــنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)[5] رفعت (هى) بنعما ، ولا تأنيث فى نعـــم ، ولا تثنية إذا جعلت (ما) صلة لها ، فتصير ما مع نعم بمنزلة ذا من حبذا ، ألا ترى أن حبذا لا يدخلها تأنيث ولا جمع . ولو جعلت ما على جهة الحشو[6] كما تقول : عما قليل آتيك جاز فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بئسما رجلين أنتما ، وبئست ما جارية جاريتك .

---

(1) شرح الألفية لابن الناظم ص٤٧٢ .
(2) انظر الهمع ٢ / ٨٦ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٣٦ ، والبحر المحيط ١ / ٣٠٤ .
(3) شرح الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٦ .
(4) أى موصولة بما .
(5) من الآية رقم ٢٧١ من سورة البقرة .
(6) أى زائدة .

وسمعت العرب تقول فى نعم المكتفية بما : بئسما تزويج ولا مهر ، فيرفعون التزويج ببئسما "[1] .

وقولهم : بئسما تزويج ولا مهر . رفع (تزويج) ببئس على الفاعلية ولا موضع لما لتركيبها مع بئس تركيب ذا مع حب على ما ذهب إليه الفراء .

هذا وقد ذكرت فى المذهب الثالث أن المرفوع بعد نعما فى قوله تعالى : (فنعما هى) هو الفاعل . وفى المخصوص إحتمالان : أن يكون قد حذف ، أو يكون قد أغنى عنه الفاعل[2] .

المسألة الرابعة : الخلاف فى من الواقعة بعد فعل المدح أو الذم

اختلف النحاة فى التوجيه الإعرابى لـ " من " الواقعة بعم نعم أو بئس .

ومما ورد من زلك قوله :

وكيف أرهب أمرا أو أراع له ∴ وقد زكأت إلى بشر بن مروان

فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ∴ ونعم من هو فى سر وإعلان [3]

---

[1] معانى القرآن للفراء ١ / ٥٧ ، ٥٨ .

[2] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٣٦ .

[3] البيتان من البسيط لم يعرف قائلهما .

وقوله : " كيف أرهب " أى كيف أخاف من الرهب أى الخوف ، و " أراع " بالبناء للمفعول من الروع وهو الفزع .

وقوله : " وقد زكأت " أى لجأت ، وفى اللسان : زكأ إليه : استند ، ومزكأ : مفعل إسم مكان من زكأ بمعنى الملجأ .=

فقد وقعت (من) بعد نعم فى قوله :

∴ ونعم من هو فى سر وإعلان

وللنحاة فى من هذه ثلاثة توجيهات :

التوجيه الأول

مـــن موصولة بمعنى الذى ، وقعت فاعلا لنعم ، ونسب هذا التوجيه للمبرد وأبى على .

و" هو " مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : مثله ، والجملة صلة " من " والمخصوص بالمدح محذوف تقديره : بشر وحذف لذكره فى البيت قبله.

وقولـــه : " فى ســـر وإعـــلان " متعلق بنعم ، ولا يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه خبر " هو " الواقع فى صلة الموصول .

وذلك لأن الجار والمجرور إذا تعلق بمحذوف خبرا لهو يكون التقدير قبل كون الكلام صلة : هو فى سر وإعلان ، وهذا لا معنى له . فالمعنى إذن : كرم هذا الإنسان فى سره وعلانيته .

فيـــلزم إذن أن يكون الجار والمجرور متعلقا بنعم فيحتاج " هو " فى قوله : " فنعم من هو فى سر وإعلان " إلى جزء آخر حتى تستقل الصلة .

وذلك الجزء ينبغى أن يكون : الذى هو مثله ، ولا يكون الذى هو هو ، لتكون الصلة شائعة فلا تكون من مخصوصة ، لأنها فاعل نعم .

= وبشر : أخو عبد الملك ، ولى أمرا لأخيه ، وكان سمحا جوادا ممدحا ، ومات سنة خمس وسبعين للهجرة وعمره نيف وأربعون سنة وهو أول أمير مات بالبصرة .
انظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٧٤٢ ، والخزانة ٩ / ٤١٠ وما بعدها ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، ولسان العرب مادة (ز ك أ)

فـــإن قدرت الذى هو هو وأنت تريد الذى هو مثله فتحذف المضاف فيصير الذى هو هو معناه مثله جاز أيضا [1] .

وصحح الرضى جواز وقوع من الموصولة فاعلا لنعم .

قـــال : ولا يمتنع عند أبى على والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية ، وكذا من ، وما ، وأعنى بالجنسية ما يكون صلتها عامة .. وأما إن كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذى كان اليوم فى الدار ، والإشارة إلى شخص معين فلا يجوز ، إذ يلزم فاعلهما الإبهام " [2].

التوجيه الثانى

مـــن فاعل ، وهى نكرة موصوفة ، والجملة التى قدرت صلة لها فى التوجيه الأول تقدر صفة فى هذا الوجه ، والمخصوص بالمدح محذوف .

وذكـــر أبـــو على أن ذلك وهو جعل من نكرة موصوفة قد يجوز فى القياس .[3]

وذكـــر السيوطى أن من النحاة أجازوا أن يكون " من " فاعلا ، ولم يبين القول فيها هل هى موصولة أو نكرة موصوفة .[4]

التوجيه الثالث

الفـــاعل مضمر ، ومن فى محل نصب تمييزه ، و " هو " مخصوص بالمدح مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف .[5]

---

[1] انظر الخزانة ٩ / ٤١٠ ، ومغنى اللبيب ١ / ٣٦٠ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١ / ١٥٥ .
[2] شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٧ .
[3] انظر الخزانة ٩ / ٤١١ .
[4] انظر الهمع ٢ / ٨٦ .
[5] انظر الهمع ٢ / ٨٦ ، والمغنى ١ / ٣٦٠ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١ / ١٥٥ .

وجوز أبو على هذا الوجه ، وذكر أنه يجوز فى القياس أن تجعل من نكرة ولا تجعل له صفة [1] .

وقال : ووجه القياس فى الحكم على " من ، أنها نكرة غير موصوفة أنهم جعلوا " ما " بمنزلة شئ ، وهو أشد إشاعة وإبهاما من " من " ، فإذا جاز ألا توصف مع أنها أشد إبهاما من " كن " كان ألا توصف " من " أجوز ؛ لأنها أخص منها ، فيصير كأنه قال : نعم رجلا هو ؛ لأنها تخص الناس ومن أشبههم ، كما كانت ما تعم الأشياء . إلا أنا لم نعلمهم فى الاستعمال تركوا من بغير صفة تركوا ما غير موصوفة فى الخبر " [2] .

ورد ابن مالك التوجيه الثالث لأمرين :

أحدهما : أن التمييز لا يقع فى الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة للألف واللام ، ومن بخلاف ذلك ، فلا يجوز كونها تمييزا .

الثانى : أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون من نكرة غير موصوفة . وذلك منتف بإجماع فى غير محل النزاع ، فلا يصار إليه بلا دليل عليه [3]

والرد الأول لابن مالك فيه نظر فإن أل وإن لم تدخل على من فإنها تدخل على ما هو بمعناه ، فتعامل معاملة ما هو بمعناه . والله أعلم .

---

[1] انظر الخزانة ٤١١/٩ ، وشرح الشواهد للعين مع شرح الأشمونى ١٥٥/١ ، ١٥٦

[2] انظر الخزانة ٤١٢/٩

[3] انظر الخزانة ٤١٣/٩

المسألة الخامسة : الخلاف فى تمييز العدد

تمييز العدد المركب :

المقرر فى علم النحو أن تمييز العدد المركب يكون مفردا منصوبا واختلف العلماء فى تخريج قوله عز وجل (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا)[1] ولهم فى ذلك أقوال :

القول الأول :

قال كثير من النحاة إن تمييز (اثنتى عشرة) محذوف لفهم المعنى وتقديره : اثنتى عشرة فرقة ، و(أسباطا) بدل من اثنتى عشرة .

وقال ابن عصفور : " ويكون التمييز فى المركب مفردا منصوبا ولا يجوز أن يكون جمعا ، فأما قوله تعالى : (اثنتى عشرة أسباطا أمما) فأسباطا ليس بتمييز ، والدليل على ذلك أن واحده سبط ، والسبط ذكر فكان ينبغى أن يقول : اثنى عشر أسباطا ، فقوله عشرة بتاء التأنيث دليل على أنه ليس بتميز ، وإنما التمييز محذوق فكأنه قال : (اثنتى عشرة فرقة أسباطا ، وأسباطا بدل من اثنتى عشرة)[2] .

---

[1] من الآية رقم ١٦٠ من سورة الأعراف
[2] شرح جمل الزجاجى ٢ / ٣٤ ، ٣٥

وقال بحذف التمييز الزجاج ، والعكبرى ، والشلوبين ، وابن أبى الربيع ، وابن هشام ، والأشموتى وهو اختيار ابن يعيش ، وأبى حيان [١]

وقوله تعالى : (أمما) يجوز أن يكون نعتا لأسباط ، وأن يكون بدلا بعد بدل ، وأن يكون بدلا مما قبله فهو بدل من البدل [٢]

وقال خالد الأزهرى فى القول بأن (أسباطا) بدل : " والقول بالبدلية من اثنتى عشرة مشكل على قولهم : إن المبدل منه فى نية الطرح غالبا ، ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه " [٣] .

وفيما قال نظر ؛ فإن غير الغالب إذا لم يكن فيه ضعف فليس مانعا من التخريج عليه ، والشيخ خالد نفسه قد خرج بعض آى لقرآن على غير الغالب [٤] .

وذكر أبو حيان أن هذا القول هو الأجرى على قواعد العرب [٥] .

القول الثانى :

إن (أسباطا) تمييز وقال به الفراء ، والزمخشرى ، وابن مالك فى أحد قوليه [٦]

---

[١] انظر معانى القرآن واعرابه للزجاج ٢ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، والتبيان فى أعراب القرآن للعكبرى ١ / ٤٤٦ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٦ ، وأوضح المسالك ٢٥٧/٤ ، والتصريح ٢/ ٢٧٤ ، وشرح الأشمونى ٦٩/٤ ، ٧٠ ، والكليات ص ٤٩٥

[٢] انظر التبيان ١ / ٤٤٦ ، والبحر المحيط ٤٠٧/٤ ، وتفسير الجلالين ص ٢٠٢ ، وحاشية الجمل على الجلالية ٢٠٠/٢ ، وتفسير أبى السعود ٢٨٢/٣

[٣] التصريح ٢٧٥/٢

[٤] انظر حاشية يس على التصريح ٢٧٥/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٦٩/٤

[٥] نظر البحر المحيط ٤٠٧/٤

[٦] انظر التصريح ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ ، والهمع ٢٥٣/١ ، ومعانى القرآن للفراء ٢٩٧/١ ، والكشاف ٢/ ١٢٤

وقال ابن هشام : " وزعم الناظم - يعنى ابن مالك - أنه تمييز ، وأن ذكر (أمما) رجح حكم التأنيث كما رجحه ذكر " كاعبان ومعصر " فى قوله:

..... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر [1] " [2]

وكذا وجه الفراء تأنيث العدد . قال :

" وقوله : (وقطعناهم إثنتى عشرة) فقال اثنتى عشرة والسبط ذكر ؛ لأن بعده أمما فذهب التأنيث إلى الأمم ، ولو كان اثنى عشر لتذكير السبط كان جائزا " [3].

والقول بأن أمما رجح حكم التأنيث . نقول : هذا توجيه للتأنيث ويبقى توجيه الجمع مع أن القياس الإفراد [4]

---

[1] عجز بيت من الطويل قاله عمر بن أبى ربيعه . وهو من شواهد الكتاب وصدره :
فكان مجنى دون من كنت أتقى .
وقوله : " فكان مجنى " أى وقايتى ، ودون بمعنى قدام ، ومجنى : اسم كان ، وثلاث بالنصب خبرها ، ومن موصولة والعائد محذوف أى اتقيه . والكاعب : الجارية حين يبدو تديها للنهود ، والمعصر : أول ما أدركت وحاضت . وقال ابن السراج فى باب ضرورة الشاعر : " وإنما انث الشخوص لقصده النساء فحمله على المعنى ، ثم أبان عن إرادته ، وكشف عن معناه بقوله : كاعبان ومعصر " . الأصول لابن السراج ٤٧٩/٣ وانظر الكتاب ٥٦٦/٣ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخزانة ٣٩٤/٧ ، وشرح الكافية للرض ٢/ ١٥٦ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، والانصاف ٧٧٠/٢ ، والتصريح ٢٧١/٢ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٧٢٩ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٦٢/٤ .
[2] أوضح المسالك ٢٥٧/٤ ، ٢٥٨ ، وانظر شرح الأشمونى على الألفية ٧٠/٤
[3] معالى القرآن للفراء ١/ ٣٩٧
[4] انظر حاشية : الصبان ٧٠/٤

وقال الزمخشرى : (إثنتى عشرة أسباطا) كقولك اثنتى عشرة قبيلة ، والأسباط أولاد الولد جمع سبط ، وكانوا اثنتى عشرة قبيلة من اثنى عشر ولدا من ولد يعقوب عليه السلام .

فإن قلت : مميز ما عدا العشرة مفرد . فما وجه مجئيه مجموعا ؟

وهلا قيل : اثنى عشر سبطا . قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا ؛ لأن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة ، وكل قبيلة أسباط لاسبط ، فوضع أسباطا موضع قبيلة ، ونظيره : بين رماحى مالك ونهشل [1]

وأما بدل من اثنتى عشرة بمعنى وقطعناهم أمما ؛ لأن كل أسباط كانت أمة عظيمة وجماعة كثيفة العدد ، وكل واحدة كانت تؤم خلاف ما تؤمه الأخرى لا تكاد تأتلف " [2]

ومن المفسرين من جوز الوجهين السابقين وهو أن يكون (أسباطا) بدلا والتمييز محذوفا ،أو يكون هو التمييز ومنهم البيضاوى وأبو السعود [3].

---

[1] من ارجوزة طويلة لأبى النجم العجلى .
انظر تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات شرح شواهد الكشاف مع الجزء الرابع من الكشاف ص ٤٨٧ ، والخزانة ٣٩٤/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣١٢ ، وشرح المفصل لأبن يعيش ١٥٥/٤ .
وقال أبو حيان فى قول الزمخشرى : وتظيره : بين رماحى مالك ونهشل .
قال : " وقوله ونظيره :
بين رماحى مالك ونهشل
ليس نظيره ؛ لأن هذا من تثنية الجمع وهو لا يجوز إلا فى الضرورة ، وكأنه يشير إلى أنه لو لم يلحظ فى الجمع كونه أريد به نوع من الرماح لم يصح تثنيته ، كذلك هنا لحظ هنا الأسباط وإن كان جمعا معنى القبيلة فميز به كما يميز بالمفرد " البحر المحيط ٤٠٧/٤
فيكون وجه التنظير أنه قد روعى معنى المفرد فى الأسباط فمعناه القبيلة ولولا ذلك لما جاز وقوع التمييز جمعا ، كما روعى معنى المفرد فى رماح وهو النوع فجاز تثنيته .

[2] الكشاف ٢ / ١٢٤

[3] انظر تفسير البيضاوى ص ٢٢٥ ، وتفسير أبى السعود ٢٨٢/٣

وذكر أبو السعود والبيضاوى وجه جمع التمييز وهو أن يكون كل واحدة من اثنتى عشرة أسباطا لا سبطا .

وقال الصبان : " وقد يقع تمييز المركب بجمع إذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطا) [1] ؛ لأن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة " [2]

وقال خالد الأزهرى : " وذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز ، وظاهر الآية يشهد له ، ويشهد له أيضا ما روى من قول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه - قضى فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض ، وعشرين بنى مخاض ، وتخريج أبى حيان على أن بنى مخاض حال من عشرين ، أو نعت لها خلاف الأصل " [3]

---

[1] من الآية رقم ١٦٠ من سورة الأعراف
[2] حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٦٩/٤
[3] التصريح ٢٧٥/٢ ، وانظر الهمع ٢٥٣/١

القول الثالث :

قال الحوفى : يجوز أن يكون الكلام على الحذف ، والتقدير : اثنتى عشرة فرقة ، ويكون أسباطا نعتا لفرقة ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأمما نعت لأسباطا ، وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر ؛ لأنه بمعنى الفرقة أو الأمة كما قال : ثلاثة أنفس [1] يعنى رجالا ، وعشر أبطن [2] بالنظر إلى القبيلة [3]

وفى تجويز الحوفى أن يكون أسباطا نعتا لفرقة فيه نظر ؛ فقيه تخريج للآية على الوصف بالجامد ، والكثير خلافه [4]

أما نعت المفرد بالجمع مراة للمعنى فله نظير فى اللغة . قال أبو حيان : ونظير وصف التمييز المفرد بالجمع مراعاة للمعنى قول الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون جلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم [5]

ولم يقل سوداء " [6] .

وهناك أقوال أخر فى الآية ظاهرها التكلف . منها :

---

[1] قال اخطينة :
ثلاثة أنفس وثلاثة ذود لقد جار الزمان على عيالى
انظر الكتاب ٥٦٥/٣ ، والإنصاف ٧٧١/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٢٩

[2] قال النواح الكلابى :
وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برئ من قبائلها العشر
انظر الكتاب ٥٦٥/٣ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والأصول لابن السراج ٤٧٧/٣، والخصائص ٤١٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٢٩ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٦٣/٤ ، والانصاف ٧٦٩/٢

[3] انظر البحر المحيط ٤٠٧/٤ ، والتصريح ٢٧٥/٢

[4] انظر التصريح ٢٧٥/٢

[5] البيت من الكامل . قاله عنترة
والشاهد فيه وصف التمييز المفرد بالجمع مراعاة للمعنى .
انظر شرح الكافية للرض ١٥٥/٢ ، والخزانة ٣٩٠/٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٥ ، ٢٤/٦ ، وشرح الأشمونى ٢٧٠/٤ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٤/ ٧٠ ، والبحر المحيط ٤٠٧/٤ ، وديوان عنترة ص ١٢٠ ، وشرح المعلقات للزوزنى فى ص ١٨٤ ، وجمهرة أشعار العرب ص ٣٥٢

[6] البحر المحيط ٤٠٧/٤

إن التقدير : وقطعناهم فرقا اثنتى عشرة فلا يحتاج إلى تمييز [1]

ومنها : إن فى الكلام تأخير وتقديم ، والتقدير : وقطعناهم أسباطا أمما اثنتى عشرة [2] .

إضافة مائة إلى جمع :

حق المائة أن تضاف إلى مفرد [3] ، وورد إضافة مائة إلى جمع قليلا ، ومنه قراءة حمزة والكسائى (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِين) [4] باضافة مائة إلى سنين [5]

وقال ابن مالك :

ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف

وقيل فى وجه الجمع تشبيه المائدة بالعشرة إذا كانت تعشيرا للعشرات ، والعشر تعشير الآحاد [6]

وقيل إنه من وضع الجمع موضع المفرد . وقال بذلك أبو حيان ، والزمخشرى والبيضاوى وأبو السعود [7]

---

[1] انظر البحر المحيط ٤٠٧/٤ ، ولسان العرب مادة (س ب ط)
[2] انظر البحر المحيط ٤٠٧/٤
[3] انظر التصريح ٢٧٢/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٦٦/٤
[4] من الآية رقم ٢٥ من سورة الكهف
[5] انظر كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٣٩٠ ، ومعانى القراءات للأزهرى ٢/ ١٠٨ ، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٢٣ ، وشرح الشاطبية للضباع ص ٢٣٩ ، وحاشية الجمل على الجلالين ١٩/٣ ، والهمع ٢٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٩/٤ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤
[6] انظر التصريح ٢٧٣/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٦٦/٤
[7] انظر البحر المحيط ٦/ ١١٧ ، والكشاف ٢/ ٤٨١ ، وتفسير أبى السعود ٢١٧/٥ ، وتفسير البيضاوى ص ٣٩٠ والتصريح ٢٧٣/٢ ، وحاشية الصبان ٦٦/٤

توجيه انتصاب (سنين) فى قراءة تنوين مائة :

اختلفوا فى توجيه نصب (سنين) فى قراءة (ثلاث مائة) بتنوين مائة [١]

فذهب كثير من المعربين إلى أن سنين نصيب على البدل من ثلاثمائة وليس بتمييز لئلا يلزم الشذوذ من وجهين : جمع تمييز المائة ونصبه [٢] وقيل هو بدل من ثلاثمائة أو بيان له [٣]

وقال خالد الأزهرى : " ومن نون فقيل هو عطف بيان أو بدل من ثلاثمائة ، ورد بأن البدل على نية طرح الأول ، وعلى تقدير طرحه يكون المعنى : ولبثوا فى كهفهم سنين ، فيفوت التنصيص على كمية العدد ، ويجاب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة " [٤] واقتصر الزمخشرى وغيره على كونه عطف بيان لثلاثمائة . [٥]

وأجاز الفراء أن يكون منصوبا على التمييز . قال :

" وقوله : (ثلاثمائة سنين) مضافة ، وقد قرأ كثير من القراء (ثلاثمائة سنين) يريدون ولبثوا فى كهفهم سنين ثلاثمائة فينصبونها بالفعل .

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر : (ثلاث مائة سنين) منونا
انظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص٣٨٩ ، وشرح الشاطبية للضباع ص٢٣٩

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٦ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٦٦/٤ والبحر المحيط ١١٧/٦ ، والتبيان للعكبرى ١٤٥/٢

(٣) انظر التصريح ٢٧٣/٢ ، وحاشية الصبان ٦٦/٤ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٦٩/٤ ، ومعانى القرآن للزجاج ٣٧٨/٣ ، والبحر المحيط ١١٧/٦

(٤) التصريح ٢٧٣/٢

(٥) انظر الكشاف ٤٨١/١٢ ، وتفسير الجلالين ص ٣٥٤

ومن العرب من يضع السنين فى موضع سنة فهى حينئذ فى موضع خفض لمن أضاف ، ومن نون على هذا المعنى يريد الاضافة نصب السنين بالتفسير للعدد كقول عنترة :

فيها اثنان وأربعون حلوبة ∴ سودا كخافية الغراب الأسحم

فجعل سودا وهي جمع مفسرة كما يفسر الواحد [1] .

ووجه استشهاد الفراء بالبيت أن التمييز وصف بقوله : " سودا "وهو جمع ، والصفة والموصوف شيء واحد ، فيكون قد وقع التمييز بالجمع ، فكذا في الآية جاء التمييز بالجمع من وضع الجمع موضع المفرد .

والصحيح أن البيت لا ينهض دليلا لجواز تمييز المائة بالجمع ، لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل ، فانك تقول :

يا زيد الطويل ، ولو قلت : يا الطويل لم يجز [2]

وقول الفراء : " وقد قرأ كثير من القراء : (ثلاثمائة سنين) يريدون ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة ، فينصبوها بالفعل " معناه أن الكلام مبني علي التقديم والتأخير ، أخر المبدل منه علي البدل ، وهذا الوجه قاله ابن خالويه ، وأبو منصور الأزهري [3] .

وقال ابن خالويه : " فالحجة لمن اثبت التنوين أنه نصيب سنين بقوله : ولبثوا ، ثم أبدل ثلاثمائة منها فكانه قال :

---

(1) معاني القرآن للفراء ١٣٨/٢

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيس ٢٤/٦ ، ٢٥

(3) انظر الحجة لابن خالوية ص ٢٢٣ ، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ١٠٨/٢

ولبثوا سنين ثلاثمائة كما تقول : صمت أياما خمسة . ووجه ثان أنه ينصب ثلاثمائة بلبثوا ويجعل سنين بدلا منها أو مفسرة عنها " [1]

وجوز بعضهم أن يكون (سنين) مجرورا بدلا من مائة ، لأن مائة في معني مئات [2] .

تمييز المائة والالف بمفرد منصوب

تمييز المائة فما فوقها يكون مفرداً مجروراً بالإضافة . وذهب جمهور النحاة إلي أن تمييز المائة ، والمائتين ، والألف بمفرد منصوب مخصوص بالضرورة كقوله :

إذا عاش الفتي مائتين عاما ∴ فقد ذهب المسرة والفتاء [3]

فلا يقاس عليه ، وهذا المذهب هو مذهب سيبويه والمبرد [4] . وأجاز ابن كيسان أن يقال في السعة : المائة دينارا ، والألف درهما [5] .

---

[1] الحجة لابن خالويه ص ٢٢٣ .

[2] انظر التبيان للعكبري ١٤٥/٢ ، ومعاني القراءات للأزهري ١٠٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١١١/٢

[3] البيت من الوافر قاله الربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين ، والبيت من شواهد الكتاب . وقوله : " المسرة " يروي : اللذاذة . والفتاء : الشباب والشاهد فيه إثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها للضرورة .
أنظر الكتاب ٢٠٨/١ ، والمقتضب ١٦٩/٢ ، والخزانة ٣٧٩/٧ ، وشرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني ٦٧/٤ ، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١ ، وكتاب الحلل ص ٥٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيس ٢٣/٦،٢٤ وجمهور أنساب العرب ص ٢٥٥ ، والمنقوص والمدود للفراء ص ١٧ ، ولسان العرب مادة (ف ت ي)

[4] انظر الكتاب ٢٠٨/١ ، والمقتضب ١٦٨/٢ ، ١٦٩

[5] انظر الهمع ٢٥٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيس ٢٣/٦ ن ٢٤ وأوضح المسالك ٢٥٥/٤ ، وشرح الأشموني علي الألفية ٦٦/٤،٦٧ ، والبحر المحيط ١١٧/٦ .

والقول بأن تمييز المائة والمائتين والألف بمفرد منصوب مخصوص بالضرورة هو الصحيح لقلة ما ورد من شواهد ، فلا تقوي مذهب ابن كيسان [1] .

وذكر ابن يعيس توجيه نصب التمييز في البيت السابق وهو ان الشاعر شبه العدد وهو (مائتين) بعشرين وثلاثين ، وذكر أن الوجه حذف النون من مائتين وخفض ما بعدها [2] .

وقال المبرد : " فإنما حسن في المائتين ، وإن كان تثنية (المائة) ، لأنه مما يلزمها النون ، فقد رجع في اللفظ إلي حال العشرين وما أشبهها . ولكن المعني يوجب فيه الإضافة " [3]

المسألة السادسة : الخلاف في تمييز كنايات العدد

أولاً : تمييز كم الاستفهامية

كم الاستفهامية يسأل بها عن كمية الشيء وهي بمعني أي عدد [4] .

وقال سيبويه : وهى للمسألة عن العدد .[5]

وهي تفتقر إلي تمييز ، ومميزها كمميز عشرين وأخواته في الإفراد والنصب نحو كم عبدا ملكت ؟

اقوال النحاة في حكم إفراد تمييزها

للنحاة في حكم إفراد تمييز كم الاستفهامية ثلاثة مذاهب :

---

(1) انظر التصريح ٢٧٣/٢

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيس ٢٤/٦

(3) المقتضب ١٦٩/٢ .

(4) انظر التصريح ٢٧٩/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٧/١ ن والهمع ٧٥/٢ ، وشرح الأشموني ٤/ ٧٩ ، وحاشية الصبان ٧٩/٤ .

(5) الكتاب ٢٢٨/٤.

الأول : إفراد التمييز لازم مطلقا ، وهو مذهب البصريين إلا الأخفس ، وصححه خالد الأزهري [1].

الثاني : إفراده غير لازم ، فيجوز جمعه مطلقا نحو كم عبيدا ملكت . وهو مذهب الكوفيين [2] .

والبصريون يجعلون المنصوب في مثل هذا المثال حالا ، ويقولون بحذف التمييز أي كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أي مملوكين.

وكذا إذا قلت : كم لك غلمانا فالتقدير : كم نفسا استقروا لك حالة كونهم غلمانا أي خداما ، فلو قلت : كم غلمانا لك لم يتمشى هذا التخريج إلا علي رأي الأخفش في تجويز تقديم الحال علي عاملها المعنوي [3] .

وقال سيبويه: " ولم يجز يونس والخليل - رحمهما الله - كم غلمانا لك ، لأنك لا تقول : عشرون ثيابا لك ، إلا علي وجه لك مائة بيضا ، وعليك راقود خلا . فإن أردت هذا المعني قلت : كم لك غلمانا ، ويقبح أن تقول : كم غلمانا لك ، لأنه يقبح أن تقول : عبدا الله قائما فيها ، كما قبح أن تقول : قائما فيها زيد " [4] .

ورد ابن هشام مذهب الكوفيين في تجويزهم جمع تمييز كم الاستفهامية بانه لم يسمع ولا قياس يقتضيه [5] .

---

[1] انظر التصريح ٢٧٩/٢ .

[2] انظر مغني اللبيب ٢٠٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩٦/٢، وشرح الأشموني علي الألفية ٧٩/٤ ، وحاشية الدسوقي علي مغني اللبيب ٤٢٦/١ ، وشرح شذور المذهب لابن هشام ص ٣٤

[3] انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٧٩/٤ ، والتصريح ٢٧٩/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٩٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤ .

[4] الكتاب ١٥٩/٢

[5] انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٣٤ ، والهمع ٢٥٤/١ .

وبين الشيخ عبادة العدوي وجه عدم اقتضاء القياس لجمعه ، قال : " وذلك لأن المقصود بيان الجنس ، وهو يحصل بالمفرد فلا وجه للعدول عنه من غير ضرورة تدعو إليه " [1] .

المذهب الثالث: وهو مذهب الأخفش ، وفيه تفصيل :

فقال : إن كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك ، إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز الجمع . فالمعني كم صنفا من أصناف الغلمان استقروا لك ، فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم .

وقال : وإن لم يكن السؤال عن الجماعات فلا يجوز جمعه [2] .

واستحسن الصبان هذا التفصيل [3] .

واختار بعض المغازية مذهب الأخفس فقال : كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع . إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص ، وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع ، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد ، وذلك نحو كم رجالا عندك تريد كم جمعا من الرجال إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم [4] .

---

[1] حاشية عبادة علي شرح شذور الذهب ٢/٦٠ ، ٦١ .

[2] انظر شرح الأشموني علي الألفية ٤/٧٩ ، وحاشية الصبان ٤/٧٩ ، ٨٠ ، والتصريح ٢/ ٢٧٩ ، والهمع ١/٢٥٤ .

[3] انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٤/٧٩

[4] انظر الهمع ١/٢٥٤ .

أقوال النحاة في حكم نصب تمييز كم الاستفهامية

للنحاة في حكم نصب تمييز كم الاستفهامية من حيث اللزوم وعدمه ثلاثة مذاهب :

الاول : أنه لازم مطلقا سواء دخل علي كم حرف جر أو لا [1] .

والثاني : نصب التمييز ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا علي كم الخبرية وإليه ذهب الفراء ، والزجاج ، والسيرافي ، وابن السراج ، والفارسي .

وحمل أكثرهم عليه قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة ∴ فدعاء قد حلبت علي عشاري [2]

في رواية جرعمة ، بناء علي ان كم في البيت استفهامية استفهام تهكم [3].

---

[1] انظر شرح الأشموني ٧٩/٤ ، ٨٠ ، وحاشية الصبان ٨٠/٤ ، والتصريح ٢٧٩/٢ .

[2] البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب .
وأكثر النحاة حمل رواية الجر علي أن كم خبرية ، ومن حملها علي الاستفهام كان علي سبيل التهكم .
والفدعاء : هي المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب .
والعشار : جمع عشراء ، وهي الناقة التي أتي عليها من زمن حملها عشرة أشهر .

[3] انظر الكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ن والمقتضب ٥٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٠/٢ ، والخزانة ٤٨٥/٦ ، وشرح المفصل لابن يعيس ١٣٣/٤ ، وشرح شواهد ابن عقيل ص ٣٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥١١/٢ ، وشرح الأشموني علي الألفية ٢٠٧/١ ، والتصريح ٢٨٠/٢ ، وشرح ابن عقيل علي الألفية ٢٢٦/١ ، والأصول لابن السراج ١/ ٣١٨ ، ٣١٩ .

[3] انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٨٠/٤ ، والتصريح ٢٧٩/٢ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٩ ، وحاشية الدسوقي علي مغني اللبيب ٤٢٦/١ .

والثالث : نصب التمييز لازم إن لم يدخل علي كم حرف جر ، وراجح علي الجر إن دخل عليها حرف جر .

وهذا المذهب هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر ، ليكون حرف الجر الداخل علي كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة [1].

وذكر المبرد أن الجر جائز علي قبح [2] ،وإنما قبح ، لأنه ليس كل جار يضمر، لأن المجرور داخل في الجار،فصار عندهم بمنزلة حرف واحد[3].

وقال المبرد : " والبصريون يجيزون علي قبح : علي كم جذع ، وبكم رجل ، يجعلون ما دخل علي (كم) من حروف الخفض دليلا علي (من) ، ويحذفونها ، ويريدون : علي كم من جذع ، وبكم من رجل ، فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .

وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوي ، وإنما إجازته علي بعد " [4] .

فالقول الثالث هو مذهب البصريين وعلي رأسهم سيبويه ، ووجه الجر حينئذ تطابق كم ومميزها في الجر [5] .

---

[1] انظر الكتاب ١٦٠/٢ ، والتصريح ٢٧٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٩/٢ ، وشرح الأشموني علي الألفية ٨٠/٤ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٣٤ .

[2] انظر المقتضب ٥٦/٣

[3] انظر الكتاب ١٦٣/٢ .

[4] المقتضب ٥٦/٣ ، ٥٧

[5] انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٨٠/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٩٦/٢

والقول بأن التمييز المجرور مجرور بمن مضمرة هو مذهب البصريين والفراء [1] . واختار ابن مالك وابنه القول بأنه مجرور بمن مضمرة [2] .

وقال ابن مالك :

وأجــز ان تجــره مــن مضمـرا ∴ إن وليـت كم حـرف جـر مظهرا

وذكر ابن الناظم أن الدليل علي أن الجر بمن مضمرة لا بإضافة كم إليه من وجهين :

أحدهما : أن كم الاستفهامية ، لا تصلح أن تعمل الجر ، لأنها قائمة مقام عدد مركب [3] ، والعدد المركب لا يعمل الجر ، فكذا ما قام مقامه .

الثاني : أن الجر بعد (كم) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر علي كم ، واشتراط ذلك دليل علي أن الجر بمن مضمرة ، لكون حرف الجر الداخل علي (كم) عوضاً عن اللفظ بها [4] .

هذا ، وقول ابن مالك :

وأجــز ان تجـره مــن مضمـرا ∴ .....

---

[1] انظر الهمع ٢٥٤/١ ، وشرح الأشموني علي الألفية ٨٠/٤

[2] انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤٠

[3] حملت كم الاستفهامية علي وسطي المراتب وهي الأعداد المركبة ، لأن السائل لا يعرف في الأغلب الكثرة والقلة ، فحملها علي الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أولي . انظر شرح الكافية للرضي ٩٦/٢

[4] انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٠ ، والعلل في النحو للوراق ص ١٨٠

ظاهره منع ظهور (من) عند دخول حرف الجر علي كم وهو المشهور ، لأن حرف الجر الداخل علي كم عوض من اللفظ بمن المضمرة [١].

وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت [٢].

وقال الصبان : " واعلم ان من تدخل علي مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب ، فشاهد الخبر نحو (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ) [٣] ، واستشهد في المطول للاستفهامية بقوله تعالي :(سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) [٤] رادا به علي توقف الرضي في دخول من علي مميز الاستفهامية [٥] ، وعزو البعض التوقف إلي ابن الحاجب خطأ ، ودخولها علي مميزكم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية " [٦].

وذهب الزجاج إلي أن تمييز كم الاستفهامية المجرور مجرور بالإضافة [٧].

---

[١] انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٨٠/٤ ، وحاشية يس علي التصريح ٢٧٩/٢ ، وحاشية عبادة علي شرح شذور الذهب ٦١/٢

[٢] انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٨٠/٤

[٣] من الآية رقم ٢٦ من سورة النجم .

[٤] من الآية رقم ٢١١ من سورة البقرة .
وقال التفتازاني : " و (من آية) مميز (كم) بزيادة (من) ، قالوا : وإذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول " المطول ص ٢٣٤

[٥] انظر شرح الكافية للرضي ٩٧/٢

[٦] حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٨٠/٤

[٧] انظر شرح الكافية للرضي ٩٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٩/١ ، والهمع ٢٥٤/١ ، والتصريح ٢٧٩/٢ ، وشرح الأشموني علي الألفية ٨٠/٤

ورد مذهبه بما تقدم من ان كم الاستفهامية بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته [١] .

ورد أبو الحسن الأبدي أيضاً مذهب الزجاج بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة[٢].

وهذا لا يصلح للرد به علي الزجاج ، لأنه يجيز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقاً سواء دخل علي كم حرف جر أو لم يدخل .

رفع ما بعد كم الاستفهامية

قال سيبويه : " وإن شئت قلت : كم غلمان لك ؟ فتجعل غلمان في موضع خبر كم ، وتجعل لك صفة لهم " [٣] .

فـ (غلمان) رفع علي الخبرية لكم ، وهي تحتاج إلي تمييز فيفهم من ذلك أن تمييزها محذوف ويكون التقدير : كم غلاما غلمان لك [٤] .

ويجوز في الإعراب العكس فيكون غلمان مبتدأ ، وكم هي الخبر [٥] .

وقال ابن يعيس : " يجوز حذف المفسر مع كم كما كان لك أن تحذفه في العدد من نحو عشرين ونظائره ، وتكتفي بدليل عليه إما بتقدم ذكره أو دليل حال ، وذلك نحو " كم مالك " والمراد " كم درهما أو دينارا مالك " ولا يجوز في مالك إلا الرفع علي الابتداء وكم الخبر ، أو كم مبتدأ ومالك الخبر ، وجاز حذف التمييز للعلم بمكانه ووضوح أمره ، ولا يحسن حذف

---

[١] انظر التصريح ٢٧٩/٢ .
[٢] انظر الهمع ٢٥٤/١ .
[٣] الكتاب ١٦٠/٢ .
[٤] انظر هامش الكتاب ١٦٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيس ١٢٩/٤ ، والمقتضب ٥٦/٣ .
[٥] انظر الهمع ٧٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيس ١٢٨/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٩٨/٢ .

المميز مع كم إلا إذا كانتت استفهاماً ، ولا يحسن مع الخبرية لأن الخبرية مضافة وحذف المضاف إليه وتبقية المضاف قبيح ، ومثله " كم غلمانك " والمعني كم غلاما غلمانك ، أو نفسا ونحوهما من التقديرات ، وتقول : " كم درهمك " والمراد كم دانقا أو قيراطا فالسؤال وقع عن أجزاء درهم واحد له ، ولو نصب فقال : كم درهما لك لكان سائلا عن عدد دراهمه ، وتقول : " كم عبد الله ماكث " فعبد الله مبتدأ ، وماكث الخبر ، وكم ظرف زمان منتصب بماكث ، والمميز محذوف ، والتقدير : كم يوما أو شهرا عبد الله ماكث ، فالمسألة عن مقدار مكثه من الزمان ولذلك تقدر بالزمان " [1] .

وذكر المبرد أنه في نحو : " كم غلمانك " لا يكون إلا الرفع ، لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة [2]

ثانياً : **تمييز كم الخبرية**

تمييز (كم) الخبرية تارة يكون جمعاً مجروراً مثل قوله :

كـــم ملـــوك بـــاد ملكهـــم ∴ ونعيـــم سوقـــة بـــادوا [3]

وتارة يكون مفرداً مجروراً مثل قوله :

وكـــم ليلـــة قـــد بتهـــا غير آثم ∴ بناحية الحجلين منعمـــة القلـــب[4]

---

[1] شرح المفصل لابن يعيس ١٢٨/٤ ، ١٢٩

[2] انظر المقتضب ٥٦/١

[3] من المديد .وقوله : " باد " معناه : هلك ، والسوقة بضم السين ما دون الملك . والشاهد في قوله : " وكم ملوك " حيث جاء تمييز كم الخبرية مجموعا مجرورا .
انظر شرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني ٨٠/٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨/٢

[4] البيت من الطويل ، وقوله : (غير آثم) حال أي سكران ، والحجلين موضع ، ومنعمة القلب : حال.
والشاهد في قوله : (وكم ليلة) حيث جاء تمميز كم الخبرية مفردا مجرورا
انظر شرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني ٨٠/٤ ، وحاشية الصبان ٨٠/٤

وقوله :

كـم عمـة لـك يـا جريـر وخالـة ∴ فدعـاء قد حلبت علي عشاري [1]

وإفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم [2] .

وقال خالد الأزهري : " والإفراد أكثر في الاستعمال وأبلغ في المعني من الجمع حتي ادعي بعضهم أن الجمع علي نية معني الواحد فكم رجال علي معني كم جماعة من الرجال ، ودخل في المفرد ما يؤدي معني الجمع نحو كم قوم صدقوني " [3] .

وإنما انجر مميز كم الخبرية المفرد ، لأن كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والألف .

وإنما أجاز الجمع فيه ، ولم يجز في العدد الصريح ، لأن في لفظ العدد الكثير دلالة علي الكثرة فاستغني بتلك الدلالة عن جمع المميز ، وأما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز جمع مميزه تصريحا بالكثرة [4].

حكم جر تمييز كم الخبرية مع الفاصل

اختلف النحاة في حكم تمييز الخبرية إذا فصل عن كم بفاصل .

هل يبقي مجروراً أو ينصب ؟ وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

---

(1) تقدم ذكره .

(2) انظر شرح الأشموني علي الألفية ٨١/٤ ، والهمع ٢٥٤/١ ، ٢٥٥ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٨/٢

(3) التصريح ٢٨٠/٢ ، وانظر الهمع ٢٥٤/١ ، ٢٥٥

(4) انظر شرح الكافية للرضي ٩٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٦/٢ ، وحاشية الدسوقي علي مغني اللبيب ٤٢٦/١

مذهب جمهور البصريين :

ذهب جمهور البصريين إلي أن التمييز المفصول عن كم الخبرية بفاصل لا يجوز فيه الجر ، فلا تقول : كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام ، وإنما يجب أن يكون منصوبا [1] .

حجة البصريين :

احتج البصريون بأن كم هي العاملة فيما بعدها الجر ، لأنها بمنزلة عدد مضاف إلي ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحروف الجر لا يجوز في احتيار الكلام فعدل إلي النصب لامتناع الفصل بينهما . قال الشاعر :

كم نالني منهم فضلاً علي عدم ∴ إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل [2]

والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما بنالني منهم نصب " فضلا " فرارا من الفصل بين الجار والمجرور .

---

[1] انظر الإنصاف ٣٠٣/١ ، والهمع ٢٥٥/١ |، والكليات ص ٧٥١

[2] من البسيط : قاله القطامي وهو من شواهد الكتاب .
وقوله : " لا اكاد من الإقتار أحتمل " أي لم يكن لي حمولة أحتمل عليها . والحمولة : بالفتح البعير يحمل عليه ، وقد يستعمل في الفرس ، والبغل ، والحمار . فمعني أحتمل : أتخذ حمولة .
ويروي أحتمل بالجيم أي أجمع العظام لأستخرج جميلها ، والجميل : الودك وهو الدسم.
والشاهد في البيت نصب "فضلا" علي التمييز حين فصل بينها وبين كم الخبرية بفاصل.
انظر الكتاب ١٦٥/٢ ، والخزانة ٤٧٧/٦ ، وشرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني ٤/ ٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيس ١٣١/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤٤

وقال الآخر :

تـــؤم سنانـــا وكـــم دونـــه ∴ مـن الأرض محدوداً غارها [1]

والتقدير : كم محدود ب غارها دونه من الأرض ، إلا انه لما فصل بينهما نصب " محدود ب " وإن لم يقصد الاستفهام ، لئلا يفصل بين الجار والمجرور ، وإنما عدل إلي النصب ، لأن " كم " تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر ، لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب ، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور فليس له نظير في كلام العرب [2] .

وقال الرضي : " وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وإن كان بالطرف إلا للضرورة نحو قوله : كم فى بنى سعد بن بكرسيد " [3]

---

[1] البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الكتاب ، ونسبة سيبويه إلي زهير . وصف زهير ناقته . وتؤم أي تقصد ، وسنان هو ابن أبي حارثة المري .
والغار : الغائر المطمئن من الأرض ، وجعله محدود با لما يتصل به من الآكام ومتون الأرض .
والشاهد في البيت قوله : " وكم دونه من الأرض محدود با " حيث أتي بتمييز كم الخبرية منصوبا لما فصل بين كم والتمييز بالظرف والجار والمجرور .
انظر الكتاب ١٦٥/٢ ، واللسان مادة (غ و ر) ، وشرح المفصل لابن يعيس ١٣١/٤ ، وشرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني ٨٣/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤٣ ، والأصول لابن السراج ٣١٩/١

[2] انظر الإنصاف ٣٠٥/١ ، ٣٠٦

[3] شرح الكافيه للرضى ٩٧/٢
وقوله : كم فى بنى سعد بن بكر سيد . هو صدر بيت من الكامل قاله الفرزدق وتمامه :
ضخم الدسيعة ماجد نفارع
والدسيعة : العطية . والمعنى أنه واسع المعروف ، وأنه ماجد شريف والشاهد فى قوله : " كم فى بنى سعد بن بكر سيد " حيث فصل بين كم الخبرية وتمييزها المجرور الذى هو " سيد " بالجار والمجرور للضرورة انظر الكتاب ١٦٨/٢ ، والخزانة ٤٧٦/٦ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٨٢/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤٣ ، والإنصاف ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية للرضى ٩٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٠ ، والمقتضب ٦٢/٣

وذكر السيوطى أن هذا المذهب ، وهو عدم جواز الجرمع الفصل هو أصح المذاهب فى هذه المسألة لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع إلا فى ضرورة [1]

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) الخبرية وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضا نحو " كم عندك رجل " ، و" كم فى الدار غلام " [2]

حجة الكوفيين :

احتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس .

أما النقل فقد أحتجوا بأبيات جاء فيها التمييز مجرورا مع الفاصل ومن ذلك قوله :

كم دون مية موماة يهال لها ∴ إذا تيممها الخريت ذو الجلد [3]

وقوله :

كم بجود مقرف تال العلا ∴ وكريم نجله قد وضعه [4]

---

[1] انظر الهمع ٢٥٥/١

[2] انظر الانصاف ٣٠٣/١ ، والهمع ١ / ٢٥٥

[3] من البسيط ونسب لذى الرمة .
و(كم) فى البيت خبرية ، وموماة مميزها ، وفيه الشاهد حيث فصل بينهمل بللظرف وهو ضرورة عند سيبويه .
والموماة : المفازة ، ويهال له أى يفزع منها ، وتيممها : قصدها ، والخريت : الماهر الحاذق
انظر شرح الشواهد للعين مع شرح الأشمونى ٨١/٤ ، ٨٢، وحاشية الصبان ٨١/٤ ، ٨٢

[4] من المديد قاله أنس بن زنيم وهو من شواهد الكتاب .
وقوله : (بجود) متعلق بنال ، والباء سببية . وكم مبتدأ ، وجملة نال خبره .
والمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الأب .
والشاهد فى قوله : " كم بجود مقرف " حيث فصل بين كم الخبرية وتمييزها المجرور بالجار والمجرور وذلك ضرورة عند سيبويه .
انظر الكتاب ١/ ١٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤/٢ ، والخزانة ٤٦٨/٦ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٨٢/٤ ، والهمع ٢٥٥/١ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨/٢ ، والأصول لابن الشراج ٣٢٠/١

وقوله :

كـم فـى بنـى سعد بن بكر سيد ∴ ضخـم الدسيعـة ماجـد نفـاع[1]

ورد عليهم بأن مجئ الجرمع الفصل فى الشعر شاذ فلا يكون فيه حجة[2]

وأيضا فإن قوله :

كـم بجـود مقـرف نـال العلا ∴ وكريـم بخلـه قـد وضعـه

الرواية الصحيحة " مقرف " بالرفع بالابتداء ، وما بعدها وهو قولـه : " نال العلا " الخبر فلا دليل فيه [3]

أما احتجاجهم بالقياس فقالوا : القياس الجر ؛ لأن خفض الاسم بعد " كم " فى الخبر بتقدير " من " لأنك إذا قلت : " كم رجل أكرمت ، وكم امرأة أهنت " كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمت ، وكم من امرأة أهنت . بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير ، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه فكان ينبغى أن يكون الاسم مخفوضا مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده .

---

(1) تقدم ذكره

(2) انظر الانصاف ٣٠٧/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٨٢/٤

(3) انظر الانصاف ٣٠٧/١

وقال البغدادى : " ومن روى برفع مقرف فهى أيضا خبرية وموضعها نصب بأنها ظرف والعامل فيها نال ، ومقرف مبتدأ ، ونال العلا خبره ، وإنما لم تكن كم فى الخبر لأنها هنا ظرف زمان " . الخزانة ٤٧٠/٦

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إنها فى هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه ؛ لأنا نقول كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغى ألا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت : " ثلاثون عندك رجلا " لم يجز ، فكذلك كان ينبغى أن يقولوا ها هنا [1]

الرد على الكوفيين :

رد البصريون أيضا احتجاج الكوفيين بالقياس فقالوا : أما قولهم : إن خفض الاسم بعدكم بتقدير من ، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه . قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعدكم بتقدير : من ، بل العامل فيه كم ؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رب ، فيخفضون بها الاسم الذى بعدها كرب .

والذى يدل على فساد ما ذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف فى مواضع يسيرة على خلاف الأصل ، وإذا حذف احتاج إلى عوض وبدل كرب بعد الواو والفاء وبل ، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف ، وإنما هى العاملة بطريق النيابة عن حرف الجر .

وقولهم : إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب نا بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغى ألا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها . قلنا : إنما جاز الفصل بين كم ومميزها جوازا

---

[1] انظر الإنصاف ١/٣٠٤، ٣٠٥

حسنا دون ثلاثين ونحوه ؛ لأن كم منعت بعض ما لثلاثين من التصرف ، فجعل هذا عوضا مما منعته ، ألا ترى أن ثلاثين تكون فاعلة لفظا ومعنى ، كقولك : ذهب ثلاثون ، وتقع مفعولة فى رتبتها ، كقولك : أعطيت ثلاثين ،ولا يكون ذلك فى كم ، فلما منعت كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف لا يكون لثلاثين ، ليقع التعادل بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها فى الشعر ، قال الشاعر :

على أننى بعد ما قد مضى ∴ ثلاثون للهجر حولا كميلا
يذكرنيك حنين العجول ∴ ونوح الحمامة تدعو هديلا [1]

ففصل بين " ثلاثين " وبين مميزها بالجار والمجرور وإن كان قليلا لا يقاس عليه " [2] وضعف ابن يعيش مذهب الكوفيين ؛ لأن المجرور داخل فيما قبله فهما فى موضع اسم واحد ، ولا يحسن حذف بعض الاسم [3]

---

[1] البتان من المتقارب قالهما العباس بن مرادس وهما من أبيات الكتاب ، والشاهد فى قوله " ثلاثون للهجر حولا " حيث فصل بين العدد والتمييز بالجار والمجرور للضرورة .
وفى هذه تقوية لجواز الفصل بين كم وتمييزها عوضا لما منعته من التصرف فى الكلام بالتقديم والتأخير ، فهى واجبة التقديم ، وأما ثلاثون ونحوها فلما لها من التصرف بالتقديم والتأخير وفقدان الصدارة وجب اتصال التمييز بها إلا فى الضرورة .
وقوله : (على أننى) متعلق بما قبله من الأبيات ، لا بقوله : يذكرينك فإن يذكرينك خبر أننى
والحول : العام ، والكميل : الكامل .
والعجول من الإبل : الوالة التى فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة .
ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها .
والهديل : العرب تجعله مرة فرخا تزعم الأعراب أنه كان على عهد نوح عليه السلام ، فصاده جارح من جوارح الطير ، قالوا : فليس من حمامة إلا وهى تبكى عليه . ومرة يجعلونه الطائر نفسه . ومرة يجعلونه الصوت .
انظر الكتاب ١٥٨/٢ ، والخزانة ٢٩٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤ ، ومجالس ثعلب ٤٢٤/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٧١/٤ ، والهمع ٢٥٤/١ ، وشرح الشواهد للعين مع شرح الأشمونى ٧١/٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٩٠٨/٢
[2] انظر الانصاف ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤ .

ونقل السيوطى عن يونس أن رأيه هو جواز الفصل بين المتضايفين فى الاختيار بالظرف والجار والمجرور ، فيكون مذهبه هو جواز الجر مع الفصل إلا أن الجر على رأيه بالاضافة ، وعلى مذهب الكوفيين الجريمن مضمرة [1]

المذهب الثالث :

جواز جر تمييز كم الخبرية مع الفصل إن كان الظرف والجار والمجرور ناقصين نحوكم بك مأخوذ أتانى ، وكم اليوم جائع جاءنى ، والمنع إن كانا تامين . ونسب هذا المذهب ليونس أيضا [2]

والمراد بالناقص غير المستقر كالمثالين فإن الظرف متعلق بمذكور[3] ورد هذا المذهب بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص فى الفصل بل تجريهما مجرى واحد [4]

نصيب تمييز كم الخبرية من غير فاصل :

بعض العرب ينصب تمييزكم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فاصل اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال [5] .

---

[1] انظر الهمع ٢٥٥/١

[2] انظر شرح الأشمونى على الألفية ٨٢/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٩٧/٢

[3] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٨٢/٤

[4] انظر الهمع ٢٥٥/١

[5] انظر الكتاب ١٦١/٢ ، ١٦٢ ، والهمع ٢٥٥/١ ـ وشرح الكافية للرضى ٩٧/٢

وقال ابن الناظم : " وقد تجرى بنو تميم (كم) الخبرية مجرى (كم) الاستفهامية فينصبون مميزها وإن كان جمعا " [1]

وأنشد سيبويه شاهدا لنصب تمييزكم الخبرية بغير فاصل وهو قول الفرزدق :

كـم عمـة لـك يـا جريـر وخالـة ∴ فدعـاء قد حلبت على عشارى [2]

وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين وابن هشام الخضراوى إلى أنها إذا نصب تمييزها التزم فيه الافراد ؛ لأن العرب التزمته فى كل تمييز منصوب من عدد أو كناية ككم الاستفهامية ، وكأين ، وكذا . ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره [3]

وإذا كان بعض العرب يجيز النصب مع عدم الفاصل فلا يعترض على نصب تمييزكم الخبرية مع الفاصل .

الجار لتمييزكم الخبرية :

اختلف النحاة فى الجار لتمييزكم الخبرية . فقيل الجر هنا باضافة كم حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد .

وهذا القول هو مذهب البصريين ، وصححه الأشمونى لأنه لا مانع من الاضافة [4]

والاضافة فيها مقدرة بـ (من) على حد باب ساج ، وجبة صوف . فإذا قلت : كم قرية ، وكم ملك ، فكأنك قلت كثير من القرى وكثير من الملائكة ، فإذا أظهرت من كان العمل لها دون كم [5]

---

(1) شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤٠ ، والهمع ٢٥٥/١ ، والتصريح ٢٨٠/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٨١/٤

(2) انظر الكتاب ١٦٢/٢

(3) انظر الهمع ٢٥٥/١

(4) انظر شرح الأشمونى على الألفية ٨١/٤ ، وحاشية الصبان ٨١/٤ ، والتصريح ٢٧٩/٢

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤

ومذهب الكوفيين هو أن الجر بـ (من) مقدرة ، حذفت وأبقى عملها كما فى قوله :

رســـــم دار وقفـــت فـــى طللـــه ∴ كـــدت أقضـــى الحيـاة من جلله[1]

قالوا : فهم يخفضون ما بعدكم الخبرية على كل حال بـ (من) فإن أظهرتها فهى الخافضة ، وإن لم تظهرها فهى مرادة مقدرة كما تحذف رب وتقدر ، ولذلك حسن الفصل بين كم والمخفوض بعدها . فتكون (كم) عند الكوفيين فى تقدير اسم منون على كل حال [2]

ومذهب الكوفيين ضعيف لان المجرور داخل فيما قبله فهما فى موضع اسم واحد ولا يحسن حذف بعد الاسم [3]

ونسب الرضى القول بأن الجر بمن مضمرة للفراء ، وقال : " وإنما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا ، وإن كان فى غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو(وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ) [4] ،(وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ) [5] والشئ إذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه " [6]

---

[1] البيت من الخفيف وهو مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذرى
والشاهد فى (رسم دار) حيث جر برب محذوفة ، وهو شاذ فى الشعر .
انظر الخزانة ١٠ / ٢٠ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٣٦٥/١

[2] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤

[4] من الآية رقم ٢٦ من سورة النجم

[5] من الآية رقم ٤ من سورة الاعراف

[6] شرح الكافية للرضى ٩٦/٢ ، ٩٧ ، وانظر التصريح ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠

ثالثا : **تمييز كأين :**

الأكثر جر تمييز كأين بمن ظاهرة نحو قوله تعالى:(وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ) [1] ، وقوله عز وجل : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ) [2] وقوله جل شأنه:(وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ) [3]

وزعم ابن عصفور أن تمييز كأين واجب الجر، وأنه لا ينصب [4]

وقال الرضى : " ولم أعثر على منصوب بعد كأين " [5]

والثابت فى اللغة ورود نصب مميزها قليلا .

قال سيبويه فى باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام : " وكذلك كأين رجلا قد رأيت ، زعم ذلك يونس ، وكأين قد أتانى رجلا ، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من . قال عز وجل : (وكأين من قرية) [6] وقال عمر بن شأس :

وكائن رددنا منكم من مدجج ∴ يجئ أمام الألف يردى مقنعا [7]

---

[1] من الآية رقم ١٠٥ من سورة يوسف
[2] من الآية رقم ١٤٦ من سورة آل عمران
[3] من الآية رقم ٦٠ من سورة العنكبوت
وانظر الهمع ٢٥٥/١، ومغنى اللبيب ٢١٠/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤٥
[4] انظر مغنى اللبيب ٢١٠/١ ، والهمع ٢٥٥/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٨٦/٤
[5] شرح الكافية للرضى ١٠١/٢
[6] الحج : ٤٨ ، والطلاق : ٨
[7] البيت من الطويل . وكائن لغة فى كأين .
والشاهد فى البيت دخول من على تمييز كائن ، وهو أكثر ما يتكلم به العرب انظر شرح أبيات سيبويه ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ ، والهمع ٥٦/١

فإنما ألزموها (من) لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شئ يتم به الكلام وصار كالمثل . ومثل ذلك : ولا سيما زيد[1] ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة [2] .

فالصحيح أن يميز كأين يجئ مجرورا بمن غالبا ، وجاء منصوبا بقلة ، ويستشهد للنصب بقوله :

اطرد اليأس بالرجاء فكائن ∴ ألما حم يسره بعد عسر[3]

وقوله :

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة ∴ قديما ولا تدرون مامن منعم[4]

حكم حذف (من) من تمييز كأين

ذكر سيبويه أن جر تمييز كأين مع حذف (من) كلام عربى ، وأنه إن جره أحد من العرب فعسى أن يجره بإضمار من[5] .

---

(1) اى فى لزوم ما الزائدة للتوكيد .
(2) الكتاب ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ .
(3) البيت من الخفيف . واليأس : القنوط ، وحم : قدر والشاهد فى قوله : (فكائن ألما) حيث جاء التمييز منصوبا انظر شرح شواهد العينى مع شرح الأشمونى ٤ / ٨٥ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٥١٣ ، والتصريح ٢ / ٢٨١ ، والهمع ١ / ٢٥٥ ، وحاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١ / ٤٣٠
(4) البيت من الطويل ، والشاهد فيه مجئ تمييز كائن لغة فى كأين منصوبا . انظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٥١٣ ، والهمع ١ / ٢٥٥ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٤ / ٨٥ .
(5) انظر الكتاب ٢ / ١٧١ .

وقال السيوطى : " ويجوز جره مع فقد من . قال أبو حيان : إلا أنه لا يحفظ فإن جاء كان على إضمار من وهو مذهب الخليل والكسائى ، ولا يحمل على إضافة كأين كما ذهب إليه ابن كيسان ، لأنه لا يجوز إضافتها إذ المحكى لا يضاف ، ولأن فى آخره تنوينا فهو مانع من الإضافة أيضا "[1] .

وكذا قال الصبان بالمنع ، لأن فى آخر كأين تنوينا يستحق الثبوت لأجل الحكاية [2] .

حذف تمييز كأين

اختلف فى جواز حذف تمييز كأين فجوزه المبرد والأكثرون .

وقال صاحب البسيط : إنه ضعيف للزوم من ، ففيه حذف عامل ومعمول .

وقوله : " للزوم من " أى ظاهرة أو مقدرة .

ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بمن ، بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الإستفهامية وهو منصوب[3] .

رابعا : **تمييز كذا**

يجب فى تمييز كذا النصب ، ولا يجوز جره بمن اتفاقا[4] . واختلف النحاة فى حكم إضافة كذا إلى تمييزها .

---

(1) الهمع ١ / ٢٥٥ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٥ .
(2) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤ / ٨٥ .
(3) انظر الهمع ١ / ٢٥٥ .
(4) انظر الهمع ١ / ٢٥٦ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢١١ ، والتصريح ٢ / ٢٨١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٤ / ٨٦ .

فذهب البصريون إلى أن تمييزها لا يجر بالإضافة ، لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الإضافة فأبقى على ماكان عليه . و(كذا) مركبة من كاف التشبيه ، و(ذا) الإشارية ، ولا نصيب لـ (ذا) الإشارية فى الإضافة [1] . وأجاز الكوفيون إضافة كذا فى غير تكرار ، ولا عطف سواء كان التمييز مفردا أو جمعا ، فتقول : كذا ثوب ، وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح [2] الذى ليس مكنى عنه كمائة ثوب،وثلاثة أثواب وغير ذلك [3] ولهذا قال فقهائهم : إنه يلزم بقول القائل " له عندى كذا درهم " مائة ، وبقوله : " كذا دراهم " ثلاثة ، وبقوله : " كذا كذا درهما " أحد عشر، وبقوله : " كذا درهما " عشرون ، وبقوله : " كذا وكذا درهما " أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائر هن من العدد الصريح [4] .

ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتى الإضافة - المبرد ، والأخفش ، وابن كيان ، والسيرافى ، وابن عصفور ، ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه[5] .

وما ذهب إليه الكوفيون من تجويز الإضافة فى غير تكرار ولاعطف محجوج بالسماع ، فإنه لم يرد مميز كذا فى كلام العرب مجرورا [6] .

---

(1) انظر التصريح ٢ / ٢٨١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٥٢

(2) انظر الهمع ١ / ٥٦ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢١١ ، ٢١٢ والتصريح ٢ / ٢٨١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٤ / ٨٦ ، ٨٧ ، وحاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١ / ٤٣٢ .

(3) انظر حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١ / ٤٣٢ .

(4) المحقق من العدد الصريح هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح ، انظر حاشية الصبان ٤ / ٨٧ .

(5) انظر مغنى اللبيب ١ / ٢١٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٤ / ٨٧ .

(6) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ١٠١ .

ومردود بأن المحكى لا يضاف ، وبأن فى آخرها اسم الإشارة ، واسم الإشارة لايضاف [1] .

والرد بأن عجزها اسم إشارة ، واسم الإشارة لا يقبل الإضافة . قال فيه الصبان : " وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب" [2] .

وقال الزجاجى يجوز الجر على ضرب من الحكاية [3] ، وقيل فى معنى الحكاية إن كذا محاكيه لكم نوع محاكاة فلذلك جر تمييزها [4] .

وقال الحوفى يجوز الجر على البدل من ذا[5] ، وهو بعيد ، لأن كذا صارت كلمة واحدة ، ولا يبدل من جزء الكلمة[6] .

وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا . قال أبو حيان : وهو خطأ ، لأنه لم يسمع[7]

المسألة السابعة : الخلاف فى حكم تعريف التمييز

الأصل فى التمييز أن يكون نكرة ، لأن المقصود به رفع الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة وهى أصل ، فلو عرف وقع التعريف ضائعا[8] .

ولا يجوز تعريفه عند البصريين ، ونص على عدم جوازه كل من سيبويه والمبرد[9] .

---

(1) انظر الهمع ١ / ٢٥٦ .
(2) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤ / ٨٦ .
(3) انظر التصريح ٢ / ٢٨١ .
(4) انظر حاشية يس على التصريح ٢ / ٢٨١ .
(5) انظر الهمع ١ / ٢٥٦ ، والتصريح ٢ / ٢٨١ .
(6) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤ / ٨٦ .
(7) انظر الهمع ١ / ٢٥٦ .
(8) انظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٣ .
(9) انظر الكتاب ١ / ٢٠٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٢ ، والإرتشاف ٤ / ١٦٣٣ .

وجاء فى اللغة بعض نصوص من الشعر والنثر استدل بها الكوفيون على جواز مجئ التمييز معرفة ، وأجازه الفراء ، لأنه فى تأويل النكرة[1] ، وأجازه أيضا ابن الطراوة[2] .

وبالتأمل فى أدلة المجوزين التى سنذكرها يتضح لنا أن الأولى هو ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز مجئ التمييز معرفة ، لأن ما استدل به الكوفيون من الشعر يمكن تأويله ، أو حمله على الضرورة وما استدلوا به من شواهد النثر لا تساعدهم فى الإحتجاج بها ، لأنها تحتمل أوجها كثيرة غير التمييز ، وإذا تعددت الإحتمالات سقط بها الإستدلال .

أما الشعر فقد استدلوا بنحو قوله :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ∴ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو[3]

فاستشهدوا به على مجئ التمييز وهو (النفس) معرفا بالألف واللام ، فالشاعر قد أراد طبت نفسا .

وتأول البصريون البيت على زيادة اللام[4] . فيكون الشاعر قد زاد الألف واللام للإضطرار ، ونص ابن مالك فى الألفية على مجئ (أل) زائدة فى الضرورة . قال بن مالك :

وقد تزاد لازما : كاللات ∴ والآن ، والذين ، ثم اللات

ولاضطرار كبنات الأوبر ∴ كذا وطبت النفس يا قيس السرى

---

(1) انظر معانى القرآن للفراء ١ / ٧٩ .

(2) انظر الهمع ١ / ٢٥٢ ، والإرتشاف ٤ / ١٦٣٣ .

(3) البيت من الطويل . قاله رشيد بن شهاب اليكشرى والشاهد فى البيت قوله : (وطبت النفس) حيث زيدت الألف واللام فى التمييز للضرورة وهذا تخريج البصريين ، واستشهد به الكوفيون على مجئ التمييز معرفة .
انظر كتاب الحلل ص٣٣٢ ، وشرح شواهد بن عقيل ص٢٦ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ١ / ١٨٢ ، والتصريح ١ / ١٥١ ، وشرح بن عقيل على الألفية ١ / ١٨٢ .

(4) انظر الهمع ١ / ٢٥٢ .

وأما النثر فقد استدلوا بنحو : سفه زيد نفسه ، وغبن رأيه ووجع بطنه ، وألم رأسه .

وهذه الشواهد النثرية يمكن تأويلها على تضمين الفعل معنى ما يتعدى فيكون ما بعدها منصوبا على أنه مفعول به ، أو يكون نصبه على اسقاط حرف الجر أى سفه فى نفسه[1] .

وذهب أكثر المفسرين والمعربين إلى أن (نفسه) فى قوله جل شأنه:

(وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) [2] ليس منصوبا على التمييز .

وقال أبو حيان : " وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول بعض الكوفيين وهو الفراء[3] ، أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم ، أو مفعول به إما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف ، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدى أى جهل وهو قول الزجاج [4] ، وابن جنى ، أو أهلك . . وهو قول أبو عبيدة ، أو على إسقاط حرف الجر وهو قول بعض المفسرين ، أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره سفه قوله نفسه حكاه مكى .

---

(1) انظر الإرتشاف ٤ / ٦٣٣ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٣٣ ، والهمع ١ / ٢٥٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ١ / ١١١ .

(2) من الآية رقم ١٣٠ من سورة البقرة .

(3) انظر معانى القرآن للفراء ١ / ٧٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ١ / ١١١ .

(4) انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢١١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكى ١ / ١١١

أما التمييز فلا يجيزه البصريون ، لأنه معرفة ، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة ، وأما كونه مشبها بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ، ولا يجوز فى الفعل ، تقول : زيد حسن الوجه ، ولا يجوز حسن الوجه ، ولا يحسن الوجه ، وأما إسقاط حرف الجر وأصله (من سفه فى نفسه) فلا ينقاس ، وأما كونه توكيدا وحذف مؤكده ففيه خلاف ، وقد صحح بعضهم أن ذلك لا يجوز أعنى أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد ، وأما التضمين فلا ينقاس ، وأما نصبه على أن يكون مفعولا به ، ويكون الفعل يتعدى بنفسه فهو الذى نختاره ، لأن ثعلبا ، والمبرد حكيا أن سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدها ، وحكى عن أبى الخطاب أنها لغة "[1]

ومن قال بحذف حرف الجر نظر إلى وجود نظائر فى اللغة حذف فيها الحرف ومن ذلك قوله تعالى :(وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ) [2]

المعنى : أن تسترضعوا لأولادكم ، فحذف حرف الجر[3] ، وهو تاويل الجمهور للآية[4] .

---

(1) البحر المحيط : ١ / ٣٩٤ .
(2) من الآية رقم ٢٣٣ من سورة البقرة .
(3) انظر لسان العرب مادة (س ف هـ) .
(4) انظر البحر المحيط ٢ / ٢١٨ .

ومن قائل بالتضمين نظر إلى إتساع هذا الباب فى اللغة[1] . والقول بالحذف أو التضمين أسهل من القول بتعريف التمييز .

وقال الكوفيون أيضا بنصب (معيشتها) على التمييز فى قوله جل شأنـه :

(وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا) [2] . وهذا إعراب لا يتعين فقيل إنها منصوبة على التشبيه بالمفعول ، وقيل هى مفعول به على تضمين بطرت معنى فعل متعد أى خسرت معيشتها[3] .

وقال الزجاج : " معيشتها : منصوبة بإسقاط فى وعمل الفعل . وتأويله : بطرت فى معيشتها ، والبطر الطغيان بالنعمة "[4] .

تعريف تمييز العدد المركب

أجاز الكوفيون تعريف تمييز العدد المركب المعرف بأل ، ورده البصريون بأن التمييز لا يكون إلا نكرة ، لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره ، وذلك يحصل بالنكرة التى هى الأخف فكانت أولى من المعرفة التى هى الأثقل[5] .

---

(1) انظر مغنى اللبيب ٢ / ٧٩١ ، ٧٩٢ .
(2) من الآية رقم ٥٨ من سورة القصص .
(3) انظر البحر المحيط ك١٢٦/٧ ،وحاشية الجمل على الجلالين ٣ / ٣٥٤،والتبيان ٢٩٣/٢ .
(4) انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ١٥٠ .
(5) انظر الإنصاف ١ / ٣١٥ .

فالكوفيون يجوزون تعريف العدد المركب . وهو أحد عشر ، وتسعة عشر وما بينهما . بتعريف جزأيه الصدر والعجز فيقولون : الأحد العشر ، والتسعة العشر[1] ، ويجوزون فى تمييز هذا العدد المركب أن يجئ منكرا على ما هو الأصل فى التمييز ، فيقولون : الأحد العشر درهما ، والتسعة العشر درهما ، وأن يجئ معرفا أيضا ، وهذا بناء منهم على أصلهم الذى ذهبوا إليه فى التمييز ، وهو جواز مجيئه معرفة ، فيقولون فى هذا الباب : زارنى الخمسة العشر الرجل كما يقولون : زارنى الخمسة العشر رجلا .

والحاصل أن فى هذا الأسلوب أربع صور :

الأولى : أن تقول : زارنى الخمسة عشر رجلا .

والثانية : أن تقول : زارنى الخمسة عشر الرجل .

والثالثة : أن تقول : زارنى الخمسة العشر رجلا .

والرابعة : أن تقول : زارنى الخمسة العشر الرجل .

والبصريون لا يجيزون من هذه العبارات إلا الصورة الأولى ، والكوفيون يجيزون الصور الأربع كلها ، ولا يوجبون واحدة بعينها[2] .

ونص الرضى - رحمه الله - على قبح دخول أل على التمييز .

---

(1) أجاز ذلك الكوفيون ، لأن الصدر والعجز اسمان فى الحقيقة والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ، ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وتاء التأنيث لا تقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك .

انظر شرح الأشمونى على الألفية ١ / ١٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٣ .

(2) انظر الإنتصاف من الإنصاف مع كتاب الإنصاف للأنبارى ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

قال الرضى فى تعريف العدد المركب : " وإن كان مركبا دخل على الأول كالأحد كعشر درهما ، ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ، ولا على ثانى جزأى فى المركب ، لأنه يكون كأنه داخل فى وسط كلمة ، وقد يدخل على الجزأين بضعف نحو الأحد العشر درهما ، وهو عند الكوفيين والأخفش قياس ، وقد يدخل على الجزأين والتمييز بقبح نحو الأحد العشر الدرهم ، وهو قياس عند بعض الكوفيين "[1] .

وصرح ابن يعيش بفساد دخول أل على التمييز .

قال : " لأنك إذا قلت : الخمسة عشر درهما فالعدد معلوم كأنك قلت أخذت الخمسة عشر درهما التى عرفت ، والدرهم غير معلوم مقصود إليه ، وإنما هو بمنزلة قولك : كل رجل يأتينى فله درهم فالمراد كل من يأتينى من الرجال واحدا واحدا فله درهم ، ولو قلت كل الرجل استحال المعنى "[2] .

وقال بن عصفور : " وحكى أبو زيد - رحمه الله - عن العرب : الأحد العشر الدرهم بإدخال الألف واللام على الأول والثانى وعلى التمييز ، وذلك شاذ جدا ، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام فى التمييز ، لأن التمييز لا يكون أبدا إلا نكرة "[3] .

---

(1) شرمح الكافية للرضى ٢ / ١٥٦ .
(2) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣٣ .
(3) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٣٨ .

والبصريون عدا الأخفش لا يجيزون فى تعريف العدد المركب إدخال الألف واللام فى العشر ، لأن الإسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة إسم واحد فينبغى ألا يجمع فيه بين علامتى تعريف،وأن يلحق الإسم الأول منهما،لأن الثانى يتنزل منزلة بعض حروفه[1].

المسألة الثامنة : الخلاف فى تمييز النسبة

اختلف النحاة فى العامل فى تمييز النسبة ، وفى حكم تقديم التمييز على الفعل المتصرف ، وفى مجئ التمييز منقولا من المفعول به .

أولا : العامل فى تمييز النسبة

فى ناصب تمييز النسبة قولان : الأول : العامل ما فى الجملة من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له ، وعليه سيبويه ، والمازنى ، والمبرد ، وابن السراج ، والزجاج ، والفارسى ، وصححه السيوطى[2] .

فالفعل كطاب زيد نفسا ، فـ " نفسا " منصوب بـ " طاب " وشبه الفعل نحو : " هو طيب أبوة " فـ " أبوة " منصوب بـ " طيب " وهو صفة مشبهة[3] .

---

(1) انظر الإنصاف ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١ / ١٨٧ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٣٧ ، ٣٨ .

(2) انظر الهمع ١ / ٢٥١ ، والمقتضب ٣ / ٣٢ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٢٣ ، والإرتشاف ٤ / ١٦٢١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢ / ١٩٥ ، والتصريح ١ / ٣٩٥ ، وشرح بن عقيل على الألفية ٢ / ٢٨٨ .

(3) انظر التصريح ١ / ٣٩٥ .

الثانى : العامل فى التمييز نفس الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الإسم الذى جرى مجراه ، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الإسم الذى انتصب من تمامه ، وصحح هذا المذهب ابن عصفور ونسبه للمحققين[1] .

ويستشكل على المذهب الأول أنه قد لا يكون فى الجملة فعل ولا شبهه ، ولذلك قال الشيخ يس : انظر لو كان المسند جامدا نحو هذا أبوك حنوا ما نصب التمييز[2] ؟ ويمكن أن يجاب بأن العامل ما فى إسم الإشارة من معنى الفعل

ثانيا : **تقديم التمييز على عامله**

اختلف النحاة فى حكم تقديم التمييز على الفعل المتصرف إلى فريقين:

فذهب سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين والمغاربة إلى أن التمييز لا يتقدم على عامله المتصرف[3] .

وامتنع التقديم عندهم ، لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الأصل ، وقد حول الإسناد إلى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل[4] .

---

(1) انظر الهمع ١ / ٢٥١ ، والتصريح ١ / ٣٩٥ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢ / ١٩٥ وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٢١ .

(2) انظر حاشية يس على التصريح ١ / ٣٩٥ .

(3) انظر الكتاب ٢ / ٢٠٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥١ ، والهمع ١/ ٢٥٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢ / ٢٠٠ ، والإرتشاف ٤ / ١٦٣٤ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٢٨٤ .

(4) انظر الإنصاف ٢ / ٨٣٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥١ ، والعلل فى النحو للوراق ص٢٤٤ ، والتصريح ١ / ٤٠٠ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢ / ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وقال بن يعيش : " وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله ، إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعل مسندا إليه فى المعنى والحقيقة ، ألا ترى إن النصيب فى قولك : " تصبب زيد عرقا " ، و " تفقأ شحما " فى الحقيقة للعرق ، والتفقؤ للشحم .

والتقدير : تصبب عرق زيد ، وتفقأ شحمه ، فلو قدمناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلا ، وكذلك إذا قدمناه لا يصح أن يكون فى تقدير فاعل نقل عنه الفعل إذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل .

فإن قيل : فأنت إذا قلت : " جاء زيد راكبا " نصب راكبا على الحال ، وجاز لك تقديمه ، فتقول : راكبا جاء زيد ، والمنصوب هنا هو المرفوع فى المعنى فما الفرق بينهما ؟

قيل نحن إذا قلنا : جاء زيد راكبا ، فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقى المنصوب فضله فجاز تقديمه ، وأما إذا قلنا : " طاب زيد نفسا " فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع "[1] .

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٤ ، وانظر الإنصاف ٢ / ٨٣٠ ، ٨٣١ وقال ابن جنى فى الفرق بين الحال والتمييز : " فإن قلت فقد تقدم الحال على العامل فيها ، وإن كانت الحال هى صاحبة الحال فى المعنى ، نحو قولك : راكبا جئت ، و (خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث) القمر : ٧ .
قيل : الفرق أن الحال لم تكن فى الأصل هى الفاعلة ، كما كان المميز كذلك ، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبى ، كما أن أصل طبت به نفسا طابت به نفسى ، وإنما الحال مفعول فيها ، كالظرف ، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها
فأما كونها هى الفاعل فى المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجارى مجرى الفاعل فى المعنى ، وأنت تقدمه على كان فتقول : قائما كان زيد ، ولا تجيز تقديم اسمها عليها . فهذا فرق " . الخصائص ٢ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

وذكر بعضهم أن تمييز النسبة إذا كان عامله فعلا متصرفا هو فى الأصل فاعل الفعل المذكور كما فى طاب زيد أبا ، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما نحو قوله تعالى :(وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)[1] أى تفجرت عيونها ، أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعديا نحو إمتلأ الإناء ماء أى ملأه الماء ، والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل[2] .

ولم يرتض رضى الدين القول بامتناع التمييز لكونه بمعنى الفاعل ، إذ ربما يخرج الشئ عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا أن يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل ، فأى مانع أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم[3] .

وقال الصبان رادا على الرضى : " لا يقال قد يخرج الشئ عن أصله كنائب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعة فأى مانع من إعطاء التمييز بصيرورته فضله حكم المفعول من جواز التقديم ، لأنا نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل " [4] .

وقيل فى تقديم امتناع التمييز : إن الأصل فى المميزات أن تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد ، أو عن نسبة وكان الأصل

---

[1] من الآية رقم ١٢ من سورة القمر .
[2] انظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٣ .
[3] السابق ١ / ٢٢٣ .
[4] حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢ / ٢٠١ .

عندى خل راقود ، ورجل مثله ، وسمن منوان[1] ، وكذا كان الأصل فى طاب زيد نفسا لزيد نفسى طابت ، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولا ليكون أوقع فى النفس ، لأنه يتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضا إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم "[2] .

ويمنع ابن عصفور تقديم التمييز على الفعل بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل وإنما هو الجملة بأسرها[3] .

هذا وقد ورد فى اللغة شواهد شعرية نادرة تقدم فيها التمييز على عامله المتصرف ومن ذلك قوله :

أنفسا تطيب بنيل المنى ∴ وداعى المنون ينادى جهارا [4]

وقوله :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ∴ وما كان نفسا بالفراق تطيب)[5](

---

(1) أى فى قولهم : عندى راقود خلا ، ومثله رجلا ، ومنوان سمنا .

(2) انظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٣ .

(3) انظر الهمع ١ / ٢٥٢ .

(4) البيت من المتقارب : لم يعرف قائله ، وداعى المنون : الموت ، وجهارا : إما صفة لمصدر محذوف أى نداء جهارا ، وإما حال أى مجاهرا .

والشاهد فى البيت قوله : " أنفسا تطيب " حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف .

أنظر شرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٢ / ٢٠١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٨٦٢ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٣٤ ، والتصريح ١ / ٤٠٠ .

(5) البيت من الطويل ، وهو منسوب للمخبل السعدى ، وقيل لأعشى همدان ، وقيل لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى .

والشاهد فى البيت قوله : " وما كان نفسا بالفراق نطيب " حيث تقدم التمييز على عامله الذى هو فعل متصرف . وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة : وما كان نفسى بالفراق تطيب . فحينئذ لا شاهد فى البيت .

وقوله :

ضيعت حزمى فى إبعادتى الأملا ∴ وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا[1]

فأجاز الكسائى ، والمازنى ، والمبرد ، والجرمى تقديم التمييز على عامله المتصرف قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وقياسا على ما ورد من ذلك ، ونظروا إلى قوة العامل[2] .

قال المبرد : " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه ، لتصرف الفعل : فقلت : تفقأت شحما ، وتصببت عرقا . فإن شئت قدمت ، فقلت : شحما تفقأت ، وعرقا تصببت .

وهذا لا يجيزه سيبويه ، لأنه يراه كقولك : عشرون درهما ، وهذا أفرههم عبدا ، وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأن عشرين درهما إنما عمل فى الدرهم مالم يؤخذ من الفعل .

ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قائما ، ولا يجيز قائما هذا زيد ، لأن العامل غير فعل .

= انظر شرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٢ / ٢٠١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٩٣ ، وشرح شواهد بن عقيل ص١٣٤ ، وكتاب الحلل ص٣٣١ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٢٤ .

[1] من البسيط . لم يعرف قائله . والشاهد فى قوله : " وشيبا رأسى اشتعلا " حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف . انظر شرح شواهد المغنى ٢ / ٨٦١ ، وشرح شواهد ابن عقيل ص١٣٥ ، وشرح الشواهد للعينى ٢ / ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٣٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣ .

[2] انظر الإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، وشرح ابن الناظم ص٣٥١ ، والأصول ٢ / ٢٢٩ ، والهمع ١ / ٢٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٤ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٣ ، والعلل فى النحو للوراق ص ٢٤٤ ، والتصريح ١ / ٤٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٤ .

وتقول : راكبا جاء زيد ، لأن العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، وهذا رأى أبو عثمان المازنى .

وقال الشاعر ، فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

أتهجـر ليلـى للفـراق حبيبهـا ∴ ومـا كـان نفسا بالفراق تطيب[1]

واختار بن مالك جواز التقديم قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وجعله فى الألفية قليلا فقال :

وعامـل التمييـز قـدم مطلقـا ∴ والفعـل ذو التصريف نزرا سبقا[2]

وما ذهب إليه المجوزون لتقديم التمييز على الفعل المتصرف مردود لقلة ما ورد من شواهد ، ولشذوذه ، وذكر ابن السيد البطليوسى أن هذا لم يسمع إلا فى الشعر ، وما انفرد به الشعر ليس بأصل يقاس عليه ، إنما يوجه إلى الضرورة[3] .

وأيضا فإن قوله :

أتهجـر ليلـى للفـراق حبيبهـا ∴ مـا كـان نفسـا بالفراق تطيب

الرواية الصحيحة فى البيت هى :

أتهجـر ليلـى للفـراق حبيبهـا ∴ مـا كـان نفسـا بالفراق تطيب

هكذا قال أبو إسحاق الزجاج . فلا شاهد فى البيت[4] .

---

(1) المقتضب : ٢ / ٣٦ ، ٣٧ .

(2) انظر التصريح ١ / ٤٠٠ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٩٤ .

(3) انظر كتاب الحال ص ٢٣٢ .

(4) انظر الإنصاف ٢ / ٨٣١ ، وكتاب الحال ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥٢ ، ٣٥٣ ، وشرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ٢/ ٢٠١ ، والهمع ١ / ٢٥٢ .

ورجح كثير من النحاة مذهب سيبويه ومنهم ابن يعيش ، والأنبارى ، وابن جنى ، وابن الناظم محتجين بما ذكرته من أن التمييز فاعل فى المعنى ، والفاعل لا يتقدم على عامله[1] .

وقال ابن جنى : " ومما يقبح تقديمه الإسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلا متصرفا . فلا نجيز شحما تفقأت ، ولا عرقا تصببت ، فأما ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس .

من قول المخبل :

مـــا كـــان نفســـا بالفراق تطيب ∴ مـــا كـــان نفســـا بالفراق تطيب

فنقابله برواية الزجاجى ، وإسماعيل بن نصر وأبى إسحق أيضا :

..... ∴ مـــا كـــان نفســـا بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ، وذلك أن هذا المميز هو الفاعل فى المعنى ، ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقى ، وتفقأ شحمى ، ثم نقل الفعل ، فصار فى اللفظ لى ، فخرج الفاعل فى الأصل مميزا ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز إذا كان هو الفاعل فى المعنى على الفعل"[2]

وقد يكون العامل متصرفا ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو " كفى بزيد رجلا " فلا يجوز تقديم " رجلا " على " كفى " وإن كان فعلا متصرفا ، لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك : " كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا "[3] .

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٤ ، والإنصاف ٢ / ٨٣١ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥١ .

(2) الخصائص ٢ / ٣٨٤ .

(3) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، والهمع ١ / ٢٥٢ .

ثالثا : **قول النحاة فى التمييز المنقول من المفعول به**

التمييز يكون منقولا من المفعول به نحو قوله تعالى :(وفجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونا) [1] ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، ثم أوقع الفعل على الأرض ، ونصب عيونا على التمييز فجعلت الأرض كأنها عيون تتفجر فهو أبلغ من أصله . وكون (عيونا) تمييز محولا عن المفعول به قال به الجزولى ، وابن عصفور ، وابن مالك وأكثر المتأخرين[2] .

ومن النحاة من لم يثبت التمييز المحول عن المفعول به ومنهم الشلوبين وحجته أن سيبويه لم يمثل بالمنقول من المفعول ، وتبعه فى ذلك تلميذه الأبدى ، وابن أبى الربيع .

وقال الشلوبين : (عيونا) فى الآية نصب على الحال المقدرة ، لأنها حال التفجير لم تكن عيونا ، وإنما صارت عيونا بعد ذلك[3] .

وقال ابن أبى الربيع : (عيونا) نصب على البدل من الأرض بدل بعض من كل ، وحذف الضمير أى عيونها ، أو على إسقاط حرف الجر أى بعيون[4] .

والقول بأنه مفعول على إسقاط الجار مردود بأنه لو كان التقدير بعيون لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير ، والتأخير عن الفعل ، ولصرحوا بالجار فى وقت ، وأيضا فى نحو : " غرست الأرض شجرا " وفى قوله تعالى :

---

(1) من الآية رقم ١٢ من سورة القمر .

(2) انظر الإرتشاف ٤ / ١٦٢٣ ، والهمع ١ / ٢٥١ ، والتصريح ١ / ٣٩٧ ، والبحر المحيط ٨ / ١٧٧ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٤ / ٢٤٣ .

(3) انظر الهمع ١ / ٢٥١ ، والبحر المحيط ٨ / ١٧٧ ، والتصريح ١ / ٣٩٧ ، والإرتشاف ٤ / ١٦٢٣ ، وحاشية عبادة على شرح شذور الذهب ٢ / ٦٢

(4) انظر الإرتشاف ٤ / ١٦٢٣ ، والهمع ١ / ٢٥١ ، وحاشية عبادة على شرح شذور الذهب ٢ / ٦٢ .

(وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونا) [1] ليس الشجر مغروسا به ، ولا العيون مفجرا بها بل هى نفس الشئ المغروس والمفجر[2].وبعضهم أعرب (عيونا) مفعولا ثانيا ، كأنه ضمن وفجرنا معنى صيرنا بالتفجير الأرض عيونا[3] .

والذى اراه أن المنصوب يحتمل أن يكون تمييزا وهو الأظهر ، إذ أن فى الجملة إبهام فيحتمل أن تكون الأرض فجرت آبارا أو عيونا فلما قال عيونا يكون قد ارتفع الإبهام .

كما أن المنصوب يحتمل أن يكون حالا مقدرة ، ولا يشترط فى الحال أن تكون مشتقة ، وكانت حالا مقدرة ، لأن العيون تكون بعد التفجير .

والحال المقدرة هى المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ، ومنه قوله تعالى : (فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) [4] .

وقال العكبرى فى قوله تعالى:(وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا)[5] "قوله تعالى:(سجدا)حال مقدرة ،لأن السجود يكون بعد الخرور "[6]

ولا يبعد القول بالبدلية ، لأن العيون بعض الأرض ، ويكون حذف الضمير من عيونا كحذفه فى مثل : أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه . وهو يلتقى فى المعنى مع القول بأنه محول عن المفعول ، إذ أن البدل على نية تكرير العامل فمعنى (وفجرنا الأرض عيونا) وفجرنا الأرض فجرنا عيونها . إلا أن فى البدل مزيد توكيد .

---

[1] من الآية رقم ١٢ من سورة القمر .
[2] انظر حاشية يس على التصريح ١ / ٣٩٧ ، وحاشية عبادة على شرح شذور الذهب ٢/ ٦٢ .
[3] انظر البحر المحيط ٨ / ١٧٧ .
[4] من الآية رقم ٧٣ من سورة الزمر . وانظر شرح الأشمونى على الألفية ٢ / ١٩٣ .
[5] من الآية رقم ١٠٠ من سورة يوسف .
[6] التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ٢ / ٦٧ .

المسألة التاسعة : الخلاف في المنصوب المتردد بين التمييز والحالية

اختلف النحاة في إعراب بعض المنصوبات أهو تمييز أم حال؟

وتقدم اختلاف النحاة في إعراب (عيونا) في قوله تعالي ":(وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا) [1].

واختلفوا في إعراب المنصوب في نحو : " هذا خاتم حديدا" فقال بعضهم انه حال ، وقال الاخرون إنه تمييز .

وذكر المبرد وجه التول بالحالية . قال : " فأما قولهم : هذا خاتم حديداً علي الحال فتأويله : أنك نبهت له في هذه الحال .

فإن قلت : الحال بابها الانتقال ، نحو : مررت بزيد قائماً . قيل الحال علي ضربين:

فاحدهما : التنقل ، والآخر : الحال اللازمة : وإنما هي مفعول قاللزوم يقع لما في اسمها لا لما عمل فيها" [2].

وهذا توجيه من المبرد لنصب "حديدا" علي الحالية ، وهو قد تبع في ذلك سيبويه ، إلا أن اختياره هو النصب علي التمييز .

قال المبرد : " وكان سيبويه يقول : جيد أن تقول : هذا خاتمك حديدا ، وهذا سرجك خزا ، ولا تقول علي النعت : هذا خاتم حديد ألا مستكرها- إلا أن تريد البدل ، وذلك لأن حديدا . وفضه وما أشبه ذلك جواهر ، فلا ينعت بها ، لأن النعت تحلية . وإنما يكون هذا نعتا مستكرها إذا أردت التمثيل .

---

[1] من الاية رقم ١٢ من سورة القمر .
[2] المقتضب ٣/٢٦٠

وتقول : هذا خاتم مثل الحديد . أي في لونه وصلابته ، وهذا رجل أسد أي : شديد . فإن أردت السبع بعينه لم تقل مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ . وإنما أجاز سيبويه هذا خاتمك حديدا. وهو يريد الجوهر بعينه ، لأن الحال مفعول فيها . والأسماء تكون مفعولة ولا تكون نعوتا حتي تكون تحلية. وهذا في تقدير العربية كما قال . ولكن لا أري المعني يصح إلا بما اشتق من الفعل . نحو : هذا زيد قائما ، لأن المعني أنبهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديدا . فالحديد لازم .؟ فليس للحال ههنا موضع بين . ولا أري نصب هذا إلا علي التبيين ، لأن التبيين إنما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه . وقد قال سيبويه ما حكيت لك" [1]

واختار خالد الأزهري أن يكون المنصوب تمييزاً . قال "لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا" [2] .

وقال الصبان : "اعلم أن جر نحو خاتم حديد أرجح من نصبه [3] .

وإذا نصب فقال المبرد والمصنف [4] كون نصبه علي التمييز أرجح من كونه علي الحالية لجمود هذا المنصوب ، ولزومه ، وتنكير صاحبه ، والغالب علي الحال الاشتقاق ، والانتقال ، وتعريف صاحبها .

---

[1] المقتضب ٢٧٢/٣ ، وانظر الكتاب ١١٧/٢ ، ١١٨

[2] التصريح ٣٩٦/١ ، ٣٩٧

[3] الجر أكثر لأن في جره تخفيفا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود.
انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ١٩٧/٢ ، وحاشية يس علي التصريح ١/ ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

[4] أي ابن مالك .

وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية ، لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهه واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط ، أما نحو هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف أفاده الدماميني" [1] .

ولا يصح رد القول بالحالية لعدم الاشتقاق ، فإن كل ما دل علي هيئة صح أن يقع حالا نحو " هذا بسرا أطيب منه رطبا" فإذا كان الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال مشتقا كان أو غير مشتق [2] .

وذكر ابن هشام أن الحال تكون ملازمة في ثلاث مسائل ، وذكر منها الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو : هذا مالك ذهبا ، وهذه جبتك خزا.وقال وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق وليس كذلك [3] .

ومجيء الحال من النكرة أجازه سيبويه ، وتبعه في تجويز ذلك أبو حيان [4].

والذي أراه أن اعراب (حديدا) في قولك : " هذا خاتم حديدا" حالا جائز وغير ممتنع ، ففيه بيان للهيئة ، وليس هنا ما يمنع من مجيء الحال لازمة ، ولا حاجة لتأويله بالمشتق.

---

[1] انظر حاشية الصبان ١٩٦/٢

[2] انظر شرح الكافية للرضي ٢٠٧/١ .

[3] مغني اللبيب ٥٣٦/٢

[4] انظر جملة الصفة في القرآن الكريم ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١

وقال ابن هشام فيما افترق فيه الحال والتمييز : " إن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو : " هذا مالك ذهبا" ، (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) [1] ، ويقع التمييز مشتقا نحو " لله دره فارسا" [2] ، وقولك : " كرم زيد ضيفا" إذا أردت الثناء علي ضيف زيد بالكرم ، فإذا كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه " [3] .

وذهب بعضهم إلي أن " فارسا " في " لله دره فارسا " منصوب علي الحال والمعني أتعجب منه في حال كونه فارسا .

والصحيح أنه تمييز ، وانتصابه علي الحال ضعيف ، لأنه لا يخلو من أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة ، وكلاهما غير مستقيم .

أما المقيدة فلأن قولك : " لله دره فارسا " لم ترد به المدح في حال فروسيته ، وإنما مدحته مطلقا ، بدليل أنك تقول : " لله دره كاتبا " . وإن لم يكتب بل تريد بذلك الاطلاق . وكذلك "لله دره عالما".

---

(1) من الآية رقم ٧٤ من سورة الأعراف .
(2) قوله "لله دره فارسا" أي أتعجب من حسنه فارسا ، ففي نسبة الحسن إلي الضمير خفاء ويرفعه فارسا . أنظر حاشية عباردة علي شرح شذور الذهب ٥٩/٢
(3) مغني اللبيب ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥

والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة ، لأن الحال المؤكدة شرطها أن يكون معني الحال مفهوما من الجملة التي قبلها ، وأنت ههنا لو قلت : "لله دره" لكان محتملا للفروسية وغيرها ، فدل في الحالة هذه علي انتفاء الحال المقيدة ، والحال المؤكدة ، وإذا بطلتا ثبت التمييز [1]

واختلفوا في إعراب " جاره " في قوله :

يـــا جارتـــا مـــا أنت جاره [2]

وصحح ابن هشام أن يكون تمييزا ، قال في إعراب البيت : "يا" حرف نداء "جارتا" منادي مضاف للياء ، وأصله " يا جارتي " فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا " ما " مبتدأ ، وهو اسم استفهام ، " أنت " خبره ، والمعني عظمت ، كما يقال : زيد وما زيد أي : شيء عظيم ، و " جاره " تمييز ، وقيل : حال ، وقيل : " ما " نافية ، و " انت " اسمها ، و " جارة " خبر ما الحجازية ، أي : لست جارة ، بل أنت أشرف من الجارة أ والصواب الأول ، ويدل عليه قول الشاعر :

يـــا سيـــدا مـــا أنت من سيد ∴ موطـــأ الأكناف رحب الذراع [3]

و " من " لا تدخل علي الحال ، وإنما تدخل علي التمييز [4] .

---

[1] انظر حاشية عبادة علي شرح شذور الذهب ٥٩/٢ ، ٦٠

[2] من الكامل المجزوء المرفل قاله الأعشي ميمون .
أنظر شرح شواهد ابن عقيل ص ١٢٤ ، وشرح الشواهد للعيني ١٧/٣ ، وحاشية الصبان علي شرح الأشموني ١٧/٣ ، وشرح ابن عقيل علي الألفية ٢٩١/٢

[3] من السريع قاله السفاح بن بكير بن قعدان اليربوعي
والشاهد في قوله : " من سيد " حيث جاء التمييز مجرورا بمن بعد ما دل علي التعجب . ولما وجد الاسم بعد (ما أنت) مجرورا بمن علم أن الاسم المنصوب الخالي عن (من) يكون تمييزا ، لأن الجر بمن من خواص التمييز . أنظر الخزانة ٩٥/٦ ، وحاشية عبادة ٦٣/٢ .

[4] شرح شذور الذهب ص ٣٣٨ .

النكرة المنصوبة بعد ذا في حبذا

يقال حبذا زيد رجلا ، وحبذا رجلا زيد ، وحبذا الزيدان رجلين ، وحبذا رجلين الزيدان ، وحبذا الزيدون رجالا ، وحبذا رجالا الزيدون ، وحبذا الهندات نساءً ، وحبذا مساءً الهندات .

فيجوز تقديم المنصوب علي المخصوص ، وتأخيره عنه [1] . وتقديمه هو الأولي عند ابن مالك ، وتأخيره هو الأولي عند الفارسي وإن كان كلاهما سهلا يسيرا واستعماله كثير [2] .

وفي إعراب النكرة المنصوبة بعد ذا أقوال :

الأول : المنصوب إن كان جامدا كالأمثلة السابقة فهو تمييز لـ "ذا" ، وإن كان مشتقا نحو "حبذا محمد رسولا " ، و " حبذا رسولا محمد " فهو حال والعامل حب [3] .

الثاني : المنصوب حال مطلقا مشتقا كان أو جامدا وبه قال الأخفش والفارسي والربعي [4] .

الثالث : المنصوب تمييز مطلقا وبه قال أبو عمرو بن العلاء [5] .

فالمشتق عنده تمييز ، واستدل علي ذلك بجواز دخول من عليه فتقول في " حبذا زيد راكبا " : حبذا من راكب زيد " [6].

---

(1) انظر الهمع ٨٩/٢

(2) انظر الهمع ٨٩/٢ ، شرح الأشموني علي الألفية ٤٣/٣

(3) انظر الهمع ٨٩/٢ ، ومغني اللبيب ٥٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢

(4) انظر الهمع ٨٩/٢ ، ومغني اللبيب ٥٣٥/٢

(5) انظر مغني اللبيب ٣٥٣/٢ ، والهمع ٨٩/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١١/١

(6) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١١/١ ، ٦١٢

والقول بأن المنصوب تمييز مطلقاً ظاهر كلام ابن الناظم فذكر أنه قد بذكر قبل المخصوص أو بعده تمييز ومثل بالجامد نحو : حبذا رجلا زيد ، وحبذا هند امرأة . ولم يشر إلي الحال [1] .

الرابع : وبه قال أبو حيان : المشتق إن أريد به تقييد المدح فهو جال ، وغيره وهو الجامد والمشتق الذي لم يرد به ذلك بل أريد به تبيين حسن المبالغ في مدحه فهو تمييز .

ومثال الأول ، ولا يصح دخول من عليه : " حبذا هند مواصلة " أي في حال مواصلتها ، وقوله :

يا حبذا المال مبذولا بلا سرف [2]

ومثال الثاني وتدخل عليه من " حبذا زيد راكبا " فيجوز " حبذا زيد من راكب " [3] .

الخامس : الاسم المنصوب نصب بإضمار أعني فهو مفعول لا حال ولا تمييز وهو غريب [4]

وأرجح ما ذهب إليه أبو حيلن لأن الإعراب فرع المعني . فالمشتق إن أريد به التقييد فهو حال ، وإن أريد به التبيين فهو تمييز . والجامد تمييز بدليل جواز دخول من عليه .

---

[1] انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٦

[2] شطر بيت من البسيط ، وهو من شواهد المعني . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٦٢/٢

[3] انظر الهمع ٨٩/٢ ، ومغني اللبيب ٥٣٥/٢

[4] انظر الهمع ٨٩/٢

المسألة العاشرة : الخلاف فى معني (من) الجارة للتمييز

اختلف النحاة في معني (من) الجارة للتمييز في نحو " عندي قفيز من بر " ، و " شبر من أرض " ، و " منوان من عسل " ، و " ما أحسنه من رجل " .

فقيل هي للتبعيض . لكونها للتبعيض لم تدخل في " طاب زيد نفسا " ، لأن نفسا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة ، وصحح ابن عصفور القول بأنها للتبعيض [1] .

وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين : ويجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت في " ما جاءني من رجل ، قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة عدا الأخفش أنها لا تزاد إلا في غير الإيجاب [2]

وقال أبو حيان في الارتشاف [3] : ويدل علي صحة ذلك أنه عطف علي موضعه نصبا . قال الحطيئة :

طافت أمامه بالركبان آونة ∴ يا حسنه من قوام ما ومنتقبا [4]

---

[1] انظر الارتشاف ١٦٣٢/٤ ، والهمع ٢٥١/١ ، والتصريح ٣٩٨/١ ، وشرح الأشموني علي الألفية ٢٠٠/٢ ، وحاشية عبادة علي شرح شذور الذهب ٦٤/٢ .

[2] انظر الارتشاف ١٦٣٣/٤ ، والتصريح ٣٩٨/١ ، شرح الأشضموني علي الألفية ٢/ ٢٠٠

[3] انظر الارتشاف ١٦٣٣/٤ ، والهمع ٢٥١/١ ، والتصريح ٣٩٨/١ ، وشرح الأشموني علي الألفية ٢٠٠/٢

[4] البيت من البسيط ، والآونة جمع أوان ، ومن قوام بفتح القاف أي قامة و " ما " زائدة ، ومنتقبا بفتح القاف : موضع النقاب . وقوله : " يا حسنة من قوام " : أراد : ما أحسنه من قوام .
وقال العيني : " والشاهد في (من قوام) فإنه تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الواجب ، ولهذا عطف علي موضعها بالنصب وهو منتقبا ".
أقول : وليس في العطف علي موضعها بالنصب دليل علي الزيادة ، لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد . انظر شرح الشواهد للعيني ٢٠٠/٢ ، وحاشية الصبان ٢٠٠/٢ ،=

وما ذكره أبو حيان لا ينهض دليلا للزيادة ، لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد ، فلا مانع ههنا من كون (من) في البيت غير زائدة ، والعطف عل محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل ، لظهوره في الفصيح عند حذفها [1] .

وظاهر كلام سيبويه في الكتاب أنها زائدة ، فقد نص علي أنها تأتي للتوكيد ، وهذا هو شأن حروف الزيادة . قال : " هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير ، وذلك قولك : ويحه رجلا ، لله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله دره من رجل ، فتدخل من ههنا كدخولها في كم توكيدا " [2]

وذهب الشاطبي إلي أن (من) الجارة للتمييز لبيان الجنس [3] ، واستظهره خالد الأزهري . قال خالد الأزهري : " وبحث الموضح [4] في الحواشي أنها لبيان الجنس وهو ظاهر "[5]

والقول بعدم زيادتها أولي كما تقدم من أن المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الأخفس أن (من) لا تزاد في الإيجاب .

= وحاشية يس علي التصريح ٣٩٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٢٢/١ ، والخزانة ٣/ ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، والخصائص ٤٣٢/٢ .

[1] انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ٢٠٠/٢ .

[2] الكتاب ١٧٤/٢ .

[3] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/ ٢٠٠ .

[4] يعني ابن هشام .

[5] التصريح بمضمون التوضيح ٣٩٨/١ .

فيبقي أن تكون (من) للتبعيض ، أو لبيان الجنس وهما محتملان إذ لا مانع من أحدهما ، وإن كان الأظهر هو معني البيان ، لأن التمييز أصلا يكون للبيان ، فيترجح أن تكون من للبيان .

المسألة الحادية عشرة : الخلاف في التمييز بالأسماء المبهمة

الغرض من التمييز هو البيان والتفسير ولهذا لا يكون التمييز بالأسماء المتوغلة في الإبهام كشيء ، وموجود فلا تقول : عندي رطل شيئاً إذ هذا يتنافي مع الغرض من التمييز [1]

واختلف النحاة في التمييز ببعض الأسماء المبهمة ، ومنها :

التمييز بـ (مثل) فأجازه سيبويه ، فتقول : لي عشرون مثلة ومائة مثلة [2] ، ولي ملء الدار أمثالك [3] . ومنع الكوفيون التمييز بها لابهامها فلا يبين بها [4] .

ومنع الفراء التمييز بـ (غير) لأنها أشد إبهاما من مثل ، وأجازه يونس فتقول : له عشرون غيرك ، لأنه لا يخلو من فائدة ، إذ أفاد أن عنده ما ليس بمماثل لهذا ، وهذا المقدار منه تخصيص [5] .

ومنع سيبويه والخليل التمييز بـ (أي) فلا تقول له عشرون أيما رجل.[6] ومنعه الفراء أيضا ، لأنك لا تقول : لله درك من أي رجل ، كما تقول : لله درك من رجل [7] .

---

(1) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٥/٢

(2) انظر الارتشاف ١٦٥٨/٤ ، والهمع ٢٥٠/١ ، والكتاب ٤٢٧/١ .

(3) انظر الكتاب ١٧٣/٢ .

(4) انظر الارتشاف ١٦٢٨/٤ ، والهمع ٢٥٠/١ ، ومعاني القرآن للقراء ٥٧/١ .

(5) انظر الهمع ٢٥٠/١ ، والارتشاف ١٦٢٨/٤ ، والكتاب ٤٢٨/١ .

(6) انظر الإرتشاف ٤/ ١٦٢٨ ، والكتاب ٢/ ١٨١ .

(7) انظر معاني القرآتن للفراء ٥٧/١

وذكر أبو حيان أن الجمهور أجاز التمييز بأيما رجل فتقول : عندي عشرون أيما رجل [1] .

واختلفوا في التمييز بـ (ما) في باب نعم ، فأجازه الفارسي ، فيكون نكرة تامة بمعني شيء، ومنع ذلك غيره ، منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر [2]

المسألة الثانية عشرة : الخلاف في تمييز المقدار المختلط من جنسين

اختلف النحاة في تمييز المقدار المختلط من جنسين ، فقال الفراء لا يجوز عطف أحد التمييزين علي الآخر ، فلا تقول : عندي رطل سمنا وعسلا ، إذا أردت ان عندك مقدار رطل من السمن والعسل بل تقول : عندي رطل سمنا عسلا .

وذلك لأن تفسير الرطل ليس للسمن وحده ، ولا للعسل وحده وإنما هو مجموعهما ، فجعل سمنا وعسلا اسما للمجموع علي حد قولهم : هذا حلو حامض .

وذهب غيره إلي العطف بالواو ، لأن الو او الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، قالوا : ألا تري أنك تقول هذان زيد وعمرو ، فصيرت الواو الجامعة زيدا وعمرا خبرا عن هذان ، ولا يمكن أن يكون زيد

---

[1] انظر الارتشاف ١٦٢٨/٤ .
[2] انظر الارتشاف ١٣٢٨/٤ ، والهمع ٢٥٠/١

عـل انفـراده خـبرا ، ولا عمـرو عـلي انفـراده ، وكذلـك زيـد وعمـرو قائمان .

وقال بعض المغاربة الأمران سائغان العطف وتركه [1] .

والذي أراه هو جواز العطف فإنك لو أتيت بمن مع العطف فقلت :

عندي رطل من سمن وعسل كان المعني سائغاً ، فيكون العطف جائزا مع حذف من والله اعلم.

---

[1] انظر الهمع ٢٥٠/١ ، ٢٥١ ، والارتشاف ١٦٣٢/٤ .

الخاتمــة

الحمــد لله رب العــالمين ، والصــلاة والســلام عــلي خــاتم الأنــبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه اجمعين . وبعد.

فإني أحمد الله حمد الشاكرين أن وفقني للقيام بهذا البحث ، وهو بحث في المسائل الخلافية في التمييز ، وقد أخذ مني الجهد الكبير في جمع مسائله ، وفي دراستها ، وتحقيقها ، وهذه المسائل متفرقة في أبواب النحو فلم توجد في باب واحد ، فقد وقفت عليها في باب المدح والذم ، وفي باب التعجب ، وفي باب العدد ، وباب كنايات العدد ، وباب التمييز .

وقد كثرت مسائل الخلاف فى قضايا التمييز ، وكلها مسائل مهمة ذات بال ومن ذلك :

أن النحاة قد اختلفوا في المنصوب في نحو " نعم رجلا زيد " أهو تمييز أم مشبه بالمفعول به أم هو حال ؟ والقائلون بالتمييز اختلفوا هل يلزم إفراده ، وهل يجوز حذفه ، وهل يجوز تأخيره عن المخصوص ، وهل يفصل بين الضمير والتمييز أو لا ؟

واختلفوا في حكم الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم ، وفي (ما) و (من) الواقعين بعد نعم وبئس .

واختلفوا في حكم تمييز المائة والألف بمفرد منصوب ، وفي حكم إفراد تمييزكم الاستفهامية ، وفي حكم نصب تمييزها من حيث اللزوم ، وعدمه ، واختلفوا في تمييز كم الخبرية إذا فصل عن كم بفاصل أيبقي مجرورا أم ينصب ؟ ، واختلفوا في الجار لتمييز كم ، وفي تمييز كأين هل يجوز نصبه أو لا ؟ ، وفي حكم حذف تمييز كأين ، وفي حكم إضافة كذا إلي تمييزها .

واختلفوا في حكم تعريف التمييز ، وفي العامل في تمييز النسبة ، وفي حكم تقديم تمييز النسبة علي الفعل المتصرف ، وفي مجيء التمييز منقولا من المفعول له.

واختلفوا في التمييز بمثل ، وغير ، وأي ، و (ما) في باب نعم .

واختلفوا في معني (من) الجارة للتمييز أهي للتبعيض أم لبيان الجنس أم زائدة ؟

واختلفوا في تمييز المقدار المختلط من جنسين أيجوز عطف احد التمييزين علي الآخر أم لا ؟

واختلف النحاة والمفسرون في التوجيه الإعرابي لبعض الأسماء المنصوبة في آيات القرآن الكريم أهي منصوبة علي التمييز أم لا ؟ ومن ذلك:

اختلافهم في إعراب (أسباطا) في قوله تعالي : (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا) [1] ، وفي إعراب (سنين) في قوله تعالي :

(وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) [2] في قراءة من نون مائة ، واختلفوا في إعراب (عيونا) في قوله جل شأنه : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) [3]

---

[1] الأعراف : ١٦٠
[2] الكهف : ٢٥
[3] القمر : ١٢

وهذه المسائل الخلافية لم تكن بين البصريين والكوفيين فقط ، فقد وجدت خلافات بين علماء المدرسة الواحدة كمخالفة يونس ، والمبرد ، والأخفش لجمهور البصريين في بعض المسائل .

وقمت بترجيح ما رأيته راجحاً من مسائل الخلاف ومن ذلك :

أني رجحت أن يكون المنصوب في نحو " نعم رجلا زيد " منصوبا علي التمييز . ورجحت القول بعدم جواز تأخير التمييز في باب نعم عن المخصوص .

ورجحت مذهب المبرد في تجويزه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى باب نعم .

ورجحت أن تمييز المائة والمائتين والألف بمفرد منصوب مخصوص بالضرورة وصححت أن تمييز كأين جاء منصوباً في اللغة ، ورجحت مذهب البصريين في قولهم إن التمييز لا يكون معرفة ، وناقشت مذهب الكوفيين في استدلالهم بالنقل والسماع . وقمت بالرد عليها . وصححت القول بأن (فارسا) في نحو (لله دره فارسا) تمييز لا حال ورجحت ما ذهب إليه أبو حيان في توجيه المنصوب بعد ذا في حبذا .

ورجحت القول بأن من الجارة للتمييز لبيان الجنس ، ورجحت جواز العطف في تمييز المقدار المختلط من جنسين.

وبينت ما يحتمل أكثر من وجه مما فيه خلاف كالتمييز المنقول من المفعول به فذكرت أنه يحتمل الحالية ، والبدلية.

هذا ولعلي أكون قد قدمت بهذا البحث عملا نافعاً يفيد الدارسين والباحثين ، وأرجو من الله العلي العظيم أن يتقبله مني ، وأن يعم به النفع . أنه نعم المولي ونعم النصير وهو ولي التوفيق.

أ د. أحمد محمد أحمد خالد

أهـم المصـادر والمراجـع

١- القرآن الكريم .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د. رجب عثمان محمد مطبعة المدني - الطبعة الأولي ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٣- إرشاد العقل السليم إلي مزايا القرآن الكريم (تفسير أبس السعود) للإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٤- أساس البلاغة للزمخشري تحقيق الأستاذ / عبد الرحيم محمود - طبعة دار المعرفة ببيروت.

٥- الأصول في النحو لأبن السراج تحقيق د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الأولي ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٦- أمالي ابن الشجري - تحقيق الدكتور / محمود محمد الطناجي - مطبعة المدني - الطبعة الأولي - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٧- الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مع كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - دار الجيل .

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - دار الجيل .

٩- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) المطبعة العثمانية ١٣٠٥ هـ .

١٠- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - طبعة دار الفكر ببيروت.

١١- البحر المحيط لأبي حيان - الطبعة الأولي - مطبعة السعادة بمصر - ١٣٢٨ هـ .
١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
١٣- التبيان في إعراب القرآن للعكبري - دار الفكر - الطبعة الأولي - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تحقيق الأستاذ / محمد كامل بركات - دار الكتاب للطباعة والنشر - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
١٥- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري- طبعة عيسي الحلبي.
١٦- تفسير الجلالين - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١٧- تنزيل الآيات علي الشواهد من الأبيات - شرح شواهد الكشاف - تأليف الأستاذ / محب الدين أفندي - طبعة مصطفي البابي الحلبي .
١٨- جملة الصفة في القرآن الكريم دراسة نحوية تحليلية للدكتور / أحمد محمد خالد - الطبعة الأولي ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
١٩- جهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي - تحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي - دار نهضة مصر.
٢٠- جهرة انساب العرب لابن حزم الأندلسي تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الرابعة .
٢١- حاشية الجمل علي الجلالين المسماة بالفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية . مطبعة عيسي الحلبي.

٢٢- حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب - مطبعة دار السلام - الطبعة الأولي ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

٢٣- حاشية العلامة محمد عبادة العدوي علي شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري - طبعة عيسي الحلبي .

٢٤- حاشية محمد بن علي الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك - طبعة عيسي الحلبي .

٢٥- حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي علي التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري - طبعة عيسي الحلبي .

٢٦- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالوية تحقيق وشرح الدكتور / عبد العال سالم مكرم- دار الشروق-الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ -١٩٧٧ م.

٢٧- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي - تحقيق الدكتور / مصطفي إمام - مطبعة الدار المصرية - الطبعة الأولي ١٩٧٩ م .

٢٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون -مطبعة المدني-الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.

٢٩- الخصائص لابن جني - دار الهدي للطباعة والنشر ببيروت .

٣٠- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق الدكتور / نعمان محمد أمين طه - طبعة دار المعارف .

٣١- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف أبي سعيد بن عبد الله بن المزربان السيرافي – تحقيق الدكتور / علي الريح هاشم - طبعة دار الفكر ١٩٧٤ م .

٣٢- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك - طبعة عيسي الحلبي .

٣٣- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت .

٣٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - الشرح الكبير - تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح.

٣٥- شرح ديوان عنترة بن شداد - المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان .

٣٦- شرح الشاطبية المسمي إرشاد المريد إلي مقصود القصبد للضباع - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح.

٣٧- شرح الشافية للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي - دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣٨- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٣٩- شرح شواهد شرح الشافية للرضي لعبد القادر البغدادي تحقيق الأساتذة / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٤٠- شرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي - الطبعة الثالثة - المطبعة الوهبية المصرية ١٢٩٥ هـ .

٤١- شرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني عل ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان - طبعة عيسي الحلبي .

٤٢- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي - ذيل بتصحيحات وتعليقات للشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزى الشنقيطي - دار مكتبة الحياة ببيروت .

٤٣- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين - دار الفكر .

٤٤- شرح كافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين - دار الكتب العلمية ببيروت.

٤٥- شرح المعلقات السبع للزوزني تحقيق الأستاذ / محمد إبراهيم سليم - دار الطلائع .

٤٦- شرح المفصل لابن يعيس - عالم الكتب ببيروت.

٤٧- العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق تحقيق مها مازن المبارك دار الفكر المعاصر ببيروت - الطبعة الأولي رجب ١٤٢١ هـ - أكتوبر ٢٠٠٠م .

٤٨- قطر الندي وبل الصدي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٤٩- الكتاب لسيبويه . تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٥٠- كتاب السبعة في القرائات لابن مجاهد تحقيق الدكتور / شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثالثة.

٥١- الكشاف للزمخشري - دار الفكر ببيروت.

٥٢- الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسي الحسيني الكفوي - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الأولي ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م .

٥٣- لسان العرب لابن منظور - طبعة دار المعارف .

٥٤- مجالس ثعلب . تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون - دار المعارف .
٥٥- مشكل إعراب القرآن - لأبي محمد مكي بن طالب القيسي تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
٥٦- المطول - لسعد الدين مسعود التفتازاني الهروي - المكتبة الأزهرية للتراث - ١٣٣٠ هـ .
٥٧- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري - تحقيق الدكتور / عيد مصطفي درويش ، والدكتور / عوض بن حمد القوزي - طبعة دار المعارف.
٥٨- معاني القرآن للأخفش تحقيق د. هدي قراعة - مطبعة المدني - الطبعة الأولي ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م .
٥٩- معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠ م .
٦٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - شرح وتحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبي - الطبعة الأولي ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م - دار الحديث بالقاهرة .
٦١- المعجم الوسيط - الطبعة الثانية - دار المعارف بمصر .
٦٢- مغني اللبيب لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية ببيروت ١٩٩٢ م .
٦٣- المقتضب للمبرد تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عظيمة - طبعة المجلس الأعلي للشئون الإسلامية .

٦٤- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مع كتاب شرح ابن عقيل - دار الفكر .

٦٥- المنقوص والممدود للفراء تحقيق الأستاذ / عبد العزيز الميمني - دار المعارف .

٦٦- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي - تعليق الدكتور عبد العظيم الشناوي ، والدكتور / محمد عبد الرحمن الكروي - الطبعة الثانية - مطبعة السعادة .

٦٧- النهر الماد من البحر لأبي حيان مع البحر المحيط - الطبعة االأولي - مطبعة السعادة - ١٣٢٨ هـ .

٦٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - دار المعرفة ببيروت

الفهـــرس

مقدمة	٢٠١
المسألة الأولى :الخلاف فى تمييز الفاعل المضمر فى نعم وبئس .	٢٠٤
المسألة الثانية : الخلاف فى تمييز فاعل نعم وبئس الظاهر .	٢١٤
المسألة الثالثة : الخلاف فى ما الواقعة بعد فعل المدح أو الذم	٢٢٢
المسألة الرابعة : الخلاف فى من الواقعة بعد فعل المدح أو الذم .	٢٣١
المسألة الخامسة : الخلاف فى تمييز العدد .	٢٣٥
المسألة السادسة : الخلاف فى تمييز كنايات العدد	٢٤٥
المسألة السابعة : الخلاف فى حكم تعريف التمييز .	٢٦٨
المسألة الثامنة : الخلاف فى تمييز النسبة .	٢٧٥
المسألة التاسعة:الخلاف فى المنصوب المتردد بين التمييز والحالية .	٢٨٥
المسألة العاشرة : الخلاف فى معنى (من) الجارة للتمييز .	٢٩٢
المسألة الحادية عشر : الخلاف فى التمييز بالاسماء المبهمة .	٢٩٤
المسالة الثانية عشرة:الخلاف فى تمييز المقدار المختلط من جنسين.	٢٩٥
الخاتمة	٢٩٧
المصادر والمراجع	٣٠٠
الفهرس	٣٠٧